مبارك خميس الحمداني | *Mubarak Khamis Al-Hamdani

التحـول الديموغـرافي والسياسـات الاجتماعيـة في سـلطنة عُـمان

قراءة في سيناريوهات الإسقاطات السكانية في رؤية عُمان 2020

Between Demographic Surge and Aging

A Reading on Demographic Shifts and Social Policies in Omani Society

ملخص: تبتغي هذه الدراسة النظر في موضوع التحولات الديموغرافية المتوقعة في بنية المجتمع العُماني، الذي يتميز بأنه مجتمع شاب يقترب من الوصول إلى ما يعرف بالنافذة الديموغرافية، من واقع سيناريوهات "الإسقاطات السكانية عُمان 2040" و"الإسقاطات السكانية عُمان 2050"، من أجل البحث في سيناريوهات تأثيرها في السياسات الاجتماعية، ومدى قدرة السياسات الاجتماعية الراهنة، والسياسات المتوسطة المدى، كما هو الحال في "استراتيجية العمل الاجتماعي 2025"، والسياسات الوطنية البعيدة المدى المنبثقة من "رؤية عمان 2040"، في استيعاب هذه التحولات وتأطير النماذج الناجعة للتعامل معها. وتؤطر الدراسة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل السياسات الاجتماعية من واقع الإسقاطات السكانية: سيناريو "الإسقاط السكاني المرتفع"، وسيناريو "الإسقاط السكاني المتوسط"، وسيناريو "الإسقاط السكاني المنخفض". وتحاول أيضًا اجتراح معالم السيناريوهات الثلاثة والأنماط الاجتماعية الناشئة عنها، التي تفترض تبدل نمط السياسات الاجتماعية أو ثباتها.

كلمات مفتاحية: سلطنة عمان، التحولات الديموغرافية، النافذة الديموغرافية، سيناريوهات الإسقاطات السكانية، "رؤية عُمان 2040"، السياسات الاجتماعية.

Abstract: This paper considers expected demographic shifts in the structure of Omani society, a young society approaching what is known as "the demographic window," as they are set forth in Population Projections, Oman 2040 and Population Projections Oman 2050, to study scenarios impacting social policies, and the ability of current medium-term social policies, policies, such as Social Action Strategy 2025 and long-term national policies emanating from Oman Vision 2040, to accommodate these transformations and frame effective models for dealing with them. The paper outlines three scenarios for the future of social policies based on the facts considered in population projections: the "high population projection" scenario; The "medium population projection" scenario; and the "low population projection" scenario. The paper explores the features of these three scenarios and the social patterns associated with them, depending on change or continuity in the type of social policy.

Keywords: Sultanate of Oman, Demographic Shifts, Demographic Window, Population Projection Scenarios, "Oman Vision 2040", Social policies.

* باحث في الأمانة العامة لمجلس الشورى العُماني.

Researcher at the General Secretariat of the Omani Shura Council.

مقدمة

تبتغي هذه الدراسة النظر في موضوع التحولات الديموغرافية المتوقعة في بنية المجتمع العُماني، الذي يتميز بأنه مجتمع شاب يقترب من الوصول إلى ما يعرف بالنافذة الديموغرافية، من واقع سيناريوهات "الإسقاطات السكانية عُمان 2040" و"الإسقاطات السكانية عُمان 2050"، من أجل البحث في سيناريوهات تأثيرها في السياسات الاجتماعية، ومدى قدرة السياسات الاجتماعية الراهنة، والسياسات المتوسطة المدى، كما هو الحال في "استراتيجية العمل الاجتماعي 2025"، والسياسات الوطنية البعيدة المدى المنبثقة من "رؤية عمان 2040"، في استيعاب هذه التحولات وتأطير النماذج الناجعة للتعامل معها. وتؤطر الدراسة، في هذا الصدد، ثلاثة سيناريوهات لمستقبل السياسات الاجتماعية من واقع الإسقاطات السكانية[1]؛ فهناك سيناريو "الإسقاط السكاني المرتفع"، ويقابله في أنموذج السياسات الاجتماعية (تحول جذري في نمط دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية)، وهناك سيناريو "الإسقاط السكاني المتوسط"، ويقابله أنموذج السياسات الاجتماعية التي تنتهج مقاربات جزئية في تسليع الخدمة والرعاية الاجتماعية، وهناك سيناريو "الإسقاط السكاني المنخفض"، ويقابله مواصلة الدولة تبني الأنموذج الراهن ذاته في سياساتها الاجتماعية. وتحاول الدراسة أيضًا اجتراح معالم السيناريوهات الثلاثة والأنماط الاجتماعية الناشئة عنها، التي تفترض تبدل نمط السياسات الاجتماعية أو ثباتها.

تظهر نتائج الإسقاطات السكانية أن إجمالي عدد سكان سلطنة عمان سيتجاوز 4.9 ملايين نسمة عام 2020 وفقًا لسيناريو الخصوبة المرتفعة، وسيبلغ 4.95 ملايين نسمة وفقًا لسيناريو الخصوبة المتوسطة، و4.93 ملايين نسمة في حالة سيناريو الخصوبة المنخفضة، وذلك بافتراض ثبات نسبة الوافدين عند نسبة 44.5 في المئة[2]. وتشير الإسقاطات السكانية إلى أنّ عدد سكان السلطنة سوف يتخطى حاجز 8 ملايين نسمة في عام 2040 في حالة ثبات نسبة الوافدين عند نسبة 44.5 في المئة وافتراض سيناريو الزيادة المرتفعة، وهو ما يعني زيادة صافية في عدد السكان تصل إلى 4 ملايين نسمة. أما في حالة سيناريو الزيادة المتوسطة، فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 7.66 ملايين نسمة، و7.21 ملايين نسمة في

1 يتمّ وضع سيناريوهات النمو السكاني على أساس عاملَي معدل الخصوبة (متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة طوال حياتها الإنجابية)، والهجرة الخارجية (نسبة الوافدين من عدد السكان). ويشير سيناريو الزيادة المرتفعة إلى حدوث اتجاه عكسي لمعدلات الخصوبة، وهو ما حدث فعليًا في سلطنة عمان بدءًا من عامَي 2013 و2015؛ ومن ثمّ، هناك احتمالية أن معدلات الخصوبة سوف ترتفع في المستقبل من 4.0 مواليد لكل امرأة في عام 2015، إلى 4.5 مواليد عام 2040. ويشير سيناريو الزيادة المتوسطة إلى حدوث تراجع طفيف في معدلات الخصوبة لدى المرأة العمانية عن مستواها الحالي. وهو ما يمكن تسميته سيناريو التراجع الطفيف. ويفترض سيناريو الزيادة المنخفضة، نتيجة عوامل عدة، مثل مشاركة المرأة في سوق العمل، والارتفاع المستمر في معدلات مشاركة الإناث في التعليم، وجوانب التحضر، انخفاض معدلات الخصوبة. ويُعرف هذا السيناريو بسيناريو التراجع الكبير. يُنظر في ذلك: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **الإسقاطات السكانية 2020-2040** (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2017)، ص 21. وعادةً ما يتم ترجيح الافتراض المتوسط باعتباره يتماشى مع معدلات الخصوبة السائدة وقت تقدير الإسقاطات السكانية، مع مراعاة المعطيات الأخرى كالنمو الاقتصادي، وانتشار التعليم، وتطورات سوق العمل، وغيرها من العوامل ذات الصلة.

2 المرجع نفسه، ص 27.

حالة سيناريو الزيادة المنخفضة. وتشير تقديرات النمو السكاني في حالة انخفاض نسبة الوافدين إلى أن عدد سكان السلطنة في عام 2040 سوف يصل إلى 6.86 ملايين نسمة وفقًا لافتراض الخصوبة العالية، و6.34 ملايين نسمة وفقًا لافتراض الخصوبة المتوسطة، و5.97 ملايين نسمة وفقًا لافتراض الخصوبة المنخفضة[3]. من المتوقع، إذًا، أن يزيد سكان السلطنة حوالى 2.71 مليون نسمة خلال العشرين سنة القادمة في الفترة 2020-2040، منهم 1.49 مليون نسمة عماني، و1.22 مليون نسمة وافد، وذلك بحسب سيناريو الخصوبة المتوسطة وثبات نسبة الوافدين[4].

وفي إطار معطيات التحول في بنية الأسرة العُمانية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة والمتوقعة في المجتمع، بما في ذلك التحدي الاجتماعي للعمالة الوافدة، عوضًا عن تباطؤ آفاق تنويع مصادر الدخل الوطني، تبرز مجموعة أخرى خارجية ضاغطة من العوامل التي تستدعي النظر إلى راهن السياسات الاجتماعية، منها المتغيرات في دول الإقليم عوضًا عن خطة التنمية المستدامة 2030 ومتطلبات إنفاذها وإنجازها؛ ما يفرض نقلةً نوعيةً لمواجهة تحديات التنمية الاجتماعية في ضوء هذا التحول الديموغرافي، وتبني أنموذج جديد للتعامل مع فلسفة السياسات الاجتماعية.

تشير الدراسات التشخيصية، سواء تلك التي أجراها البنك الدولي لمصلحة وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان، أو الدراسة التشخيصية السابقة لإعداد **استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025)**، أو مجمل الدراسات التي نوقشت في الندوة الوطنية حول السياسة الاجتماعية في عُمان في إطار الانطلاق الاقتصادي، إلى نتائج من بينها "تحسن التغطية الفاعلة لبرنامج نظام الضمان الاجتماعي لكن النظام ما زال يحتاج المزيد من التوحيد والتنسيق وإيجاد مظلة تنظيمية موحدة ومساواة في المزايا وآليات المساهمة"[5]، مع الحاجة الملحّة إلى تأهيل كوادر بشرية متخصصة عاملة في حقل العمل الاجتماعي عمومًا، وضرورة استغلال فرص التمكين للفئات الأكثر احتياجًا، والانتقال من نظام العلاج إلى نظام الوقاية فيما يتعلق بآليات العمل مع القضايا والظواهر والمشكلات الاجتماعية، وخصوصًا القضايا المتصاعدة، مثل الإدمان والعنف المنزلي والإساءة إلى الأطفال، عوضًا عن البطالة ومهددات الطبقة الوسطى في المجتمع ومشكلات التسريح من العمل.

استنادًا إلى ما تقدم، تركز الدراسة الراهنة تحليلها لبنية التحولات الديموغرافية في علاقتها بكفاءة السياسات الاجتماعية في ضوء محددين رئيسين: 1. توسّع شريحة السكان في سن العمل (15-64 سنة) وتداعياتها المتوقعة، 2. توسّع شريحة كبار السن ونموها والحاجات التي تستدعي التدخل السياساتي والتشريعي.

3 المرجع نفسه، ص 28.

4 المرجع نفسه، ص 29.

5 وزارة التنمية الاجتماعية، **وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي 2016-2025** (مسقط: وزارة التنمية الاجتماعية، 2016).

وهي في ضوء ذلك تتخذ منهجًا تحليليًا يقوم على مراجعة الأدبيات والتقارير الرسمية الدولية والإقليمية والمحلية، ورصد أبرز ما تتنبأ به في سياق موضوع الدراسة، وتطبق عينة مراجعة آراء الخبراء عن طريق مجموعة النقاش البؤرية لمجموعة من خبراء السياسات الاجتماعية في عُمان قوامها 22 خبيرًا مقسمين مجموعتين، من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة الآتية: ما أبرز التحديات الراهنة التي تواجه السياسات الاجتماعية في سلطنة عُمان داخليًا وخارجيًا؟ وكيف ستؤثر التحولات الديموغرافية المستشرفة عبر وثائق الإسقاطات السكانية في كل من الأسرة العُمانية، والشرائح الاجتماعية العمرية المختلفة، والفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع؟ وما مدى فاعلية نمط السياسات الاجتماعية الراهنة للتعامل مع التحولات الديموغرافية المتوقعة في بنية المجتمع العُماني؟ وما التدخلات السياسية والتشريعية المطلوبة في بنية السياسات الاجتماعية لاستيعاب التحولات الديموغرافية المتوقعة في بنية المجتمع العُماني؟

وفي مقاربتها النظرية، تسترشد الدراسة بمدخلين نظريَّين لفهم سياق تسلسل مناقشاتها وتأطير خلاصاتها ومناقشتها. فالمدخل الأول هو مدخل طبيعة الدولة ودورها في عملية التنمية، الذي يركز على "دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وأهميته بالنسبة إلى عملية التنمية؛ إذ تقوم الدولة بدور مهم حتى في أعتى الاقتصادات الرأسمالية، بل إن التجارب العالمية المقارنة تؤكد أنّ اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية، لا دولة تسلطية. الدولة القوية هي دولة قانون ومؤسسات، تحظى بالشرعية من مجتمعها، وتتمتع باستقلالية حقيقية عن النظام الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة في إطار الدستور والقانون من دون أن يمتلكها، وتحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة"[6]. وتتجسد أهمية استخدام هذا المدخل في محاولةِ مقاربةٍ وفهمٍ لدور الدولة في عُمان بوصفها المشرع/ راسم السياسة/ المنفذ/ المراقب/ المقيّم، في إطار منظومة إدارة العائد من التحول الديموغرافي، واستثمار نافذة الفرصة الديموغرافية، وإلى أي مدى يتجسد هذا الدور في تأطير مقاربة شمولية تترجم إلى سياسات تنموية ناجزة تستوعب هذا التحول وتؤطره لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدلًا من أن يكون عبئًا عليها. أما المدخل الثاني، فهو المدخل الذي تبنّاه غرام هوغو، وهو مدخل يدور في فلك فهم الظروف الاقتصادية التي تلازم مسائل التحول الديموغرافية[7]. يلمح هوغو من خلال هذه المقاربة إلى أنّ التحول الديموغرافي بما يصاحبه من عمليات تنموية قد يؤثر بطريقة مباشرة في قيم المجتمع كما يؤثر في مصالحه، إلا أنّ الدور الحاسم قد يكون مرتبطًا بمدى استجابات الأفراد الديموغرافية، وهو يركز على هذه القضية بوصفها مؤثرًا فاعلًا في عمليات التنبؤ والإسقاطات السكانية، مشيرًا إلى أنّ العملية دائمًا ما تكون محفوفة

6 حسنين توفيق إبراهيم علي، "الأبعاد السياسية لأزمة التنمية الإنسانية في الوطن العربي (دراسة في تأثيرات التسلطية السياسية في عملية التنمية)"، في: **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 21-125.

7 Graeme Hugo, "Intergenerational wealth flows and the elderly in Indonesia," in: Gavin W. Jones et al. (eds.), *The Continuing Demographic Transition* (New York: Oxford University Press, 1997).

باعتبارات وعوامل متداخلة منها عوامل الثقافة والسلوك الفردي[8]. ويمكن إسقاط هذه المقاربة على موقف الدراسة الراهنة في أنّ جزءًا أساسيًا من محاولاتها في الفهم والتقصي إنما ينبش في طبيعة هذه الاستجابة الفردية للتحول الديموغرافي من خلال العوامل الثقافية المؤثرة في مسائل الخصوبة والإنجاب والإعالة وغيرها، وهي تواكب عملية إدارة العائد من التحول الديموغرافي أو استثمار نافذة الفرصة الديموغرافية على مستوى الدولة والمجتمع.

أولًا: مفاتيح الدراسة البحثية

تؤطر الدراسة ثلاثة اجتراحات بحثية رئيسة، هي "التحولات الديموغرافية"، وتقابلها "السياسات الاجتماعية"، وينجم عنها ما يعرف بـ "إدارة التحول الديموغرافي لتحقيق العائد الديموغرافي". وفي ضوء هذه الاجتراحات، نقّبت الدراسة في ما أنجز من دراسات مثيلة في الحقل، محاولةً فهم أوجه التقاطع والاتصال، والتنبّه إلى المفاتيح البحثية التي ترفد بها الدراسات السابقة العمل الحالي، عوضًا عن الاستعانة بها في فهم وتفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها لاحقًا من خلال تطبيقات أدوات الدراسة ومنهجها المزعوم.

وفي سبيل ذلك، وقفنا على دراسة بو مالبورغ ولينا سومستاد التي اتخذت منظورًا نقديًا لبعض نظريات التغير الديموغرافي التقليدية؛ إذ تفيد الدراسة أنّ نموذج التحول الديموغرافي ركز في المقام الأول على التغيرات الطويلة المدى في معدلات الوفيات، ومعدلات الخصوبة، ومعدلات النمو السكاني. ومع ذلك، فإنّ التحول في الهيكل العمري الذي يولده التحول هو ذو أهمية متساوية، أو ربما أكبر[9]. أما دراسة محمد المقداد، فقد ذهبت إلى تناول النمو السكاني في سلطنة عمان وأثره في توزيعهم الجغرافي وتراكيبهم العمرية والنوعية والمهنية، ووقفت على عناصر النمو السكاني بفرعيه الطبيعي والميكانيكي، وحللت النمو الطبيعي المرتفع للسكان العمانيين، مقارنةً بالدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وأثر ذلك في تراكيب السكان، ودراسة الهجرة وأثرها في السكان وتراكيبهم[10]. وبدورها، حللت دراسة دعاء مصطفى الخصائص الديموغرافية لسكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكشفت عن أنّ أكثر الفئات العمرية تزايدًا في مجتمعات الخليج العربية خلال السنوات السابقة هي (0-4 سنوات)، (5-9 سنوات)، (10-14 سنة)، وهو ما يدلُّ على كبر قاعدة الهرم السكاني بدول مجلس التعاون، ووجود

8 Ibid., pp. 111-134.

9 Bo Malmberg & Lena Sommestad, "Four Phases in the Demographic Transition: Implications for Economic and Social Development in Sweden 1820-2000," paper presented at the SSHA meeting, Pittsburgh (October 2000).

10 محمد المقداد، "النمو الديموغرافي وأثره في السكان في سلطنة عمان ما بين عامي 1993 و2003"، **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**، العدد 2 (2007)، ص 193-223.

هرم يتسم بالشباب. كما كشفت الدراسة عن أنّ سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية هما أقل دول الخليج في عدد المواطنين العاملين بالقطاع الحكومي، وأنّ السلطنة أقل دول الخليج في إجمالي أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومية[11]. أما دراسة مهيمنل كبير وشفيقر رحمن، فقد استشرفت انعكاس الإسقاطات السكانية في عُمان على سيناريوهات التنمية المتوقعة؛ إذ أشارت إلى أنّ التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة وزيادة تمكين المرأة ستؤديان إلى خلق نظرة مستقبلية وأفكار جديدة حول أنماط الحياة؛ ما يؤدي إلى انخفاض الخصوبة[12].

من جهتها، تناولت دراسة نورة الكواري موضوع ظاهرة الهجرة إلى منطقة الخليج العربي والتغييرات الجذرية التي أحدثتها في التركيبة السكانية، ونبهت إلى أنّ خطر الهجرة إلى دول مجلس التعاون يشتد أثره في اختلال تركيبة القوى العاملة، واختلال ميزان القوى لصالح العمالة الوافدة. وكشفت عن أنّ نسبة مشاركة العمالة الوافدة تزداد ازديادًا كبيرًا في ثلاث دول، هي: الإمارات، وقطر، والكويت؛ إذ تصل إلى أكثر من 80 في المئة من جملة القوى العاملة فيها طوال أكثر من ثلاثة عقود[13]. من جهة أخرى، قدمت دراسة منتصر عبد الغني وطلال العوضي مقاربات منهجية مختلفة لقياس مسألة "التباين المكاني لمستويات الحرمان في سلطنة عمان" في ضوء اقتراب الباحثين من مجموعة من المؤشرات المهمة التي تطورت في هذا السياق مثل مؤشر جارمان (Jarman)، ومؤشر تاونسيند (Townsend)، ومؤشر كارستايرز (Carstairs)[14]. وفي سياق متصل، تناولت دراسة عبد الوهاب الحايس نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية في سلطنة عمان "من خلال وقوفها على مفهوم نوعية الحياة، وتطويرها لبعض المؤشرات الواقعية لقياسه في ضوء الأدبيات النظرية. وأسقطت من خلال المنهج الوصفي واعتمادًا على المسح الاجتماعي والجماعات البؤرية تحليلاتها على سكان مناطق امتياز النفط بسلطنة عُمان"[15]. وحللت دراسة شكرية كريم التركيب النوعي والعمري لسكان سلطنة عمان من خلال الكشف عن خصائص المجتمع الديموغرافية للذكور والإناث، وبحسب شرائح المجتمع من العمانيين وغير العمانيين. ومن أبرز ما لفتت الانتباه إليه أنّ محافظة الوسطى حصلت على أعلى نسبة نوع تصل إلى 316.2 ذكرًا

11 دعاء مصطفى، "الخصائص الديموغرافية لسكان دول مجلس التعاون: دراسة جغرافيا السكان"، **مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون**، مج 1 (2016)، ص 237-267.

12 M. Kabir & M.S. Rahman, "Population Projection of Oman: Implications for Future Development," *Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues*, vol. 5, no. 3 (2012), pp. 163-170.

13 نورة الكواري، "الهجرة الدولية وآثارها الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة جغرافية تحليلية"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة طنطا، العدد 29 (2016)، ص 673-726.

14 منتصر عبد الغني وطلال العوضي، "التباين المكاني لمستويات الحرمان في سلطنة عمان"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة السلطان قابوس، العدد 1 (2016)، ص 27-60.

15 عبد الوهاب الحايس، "نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية في سلطنة عمان: مدخل لتفعيل المواطنة النشطة"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، العدد 1 (2016)، ص 74-117.

لكل مئة أنثى، في حين احتلت محافظة الشرقية (بحسب التسمية الإدارية السابقة) المرتبة الأخيرة بنسبة نوع بلغت 118.1 ذكرًا لكل مئة أنثى[16]. في حين وقفت دراسة منير كرداشة على مسألة توقعات عمر المرأة المأمول أو المتوقع أن تعيشه منذ الولادة بحسب تنوع المجتمعات[17]. وفي دراسة أخرى للباحث نفسه، استعرضت الدراسة "سيناريوهات الإسقاطات السكانية للمجتمع العماني"، وركزت من خلال التحليل الوصفي على ما تناولته وثائق الإسقاطات السكانية للمجتمع العماني من واقع بيانات التعدادات السكانية في السلطنة الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات[18]. وتعرضت دراسة أحمد الربعاني لـ "درجة معرفة طلبة التعليم ما بعد الأساسي بمؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة"؛ إذ كشفت الدراسة عن أنّ درجة معرفة الطلبة بمؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كانت متدنية، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير النوع لصالح الإناث[19]. أما أحدث الدراسات المنجزة حول الموضوع، فهي دراسة محمد إسلام، وقد توقفت على التنبه إلى مسألة الانخفاض الحاد في معدلات الخصوبة والوفيات في عمان في الآونة الأخيرة، محاولةً فحص خصائص التغيرات الديموغرافية والنوافذ الناشئة للفرص والتحديات التي تواجه عُمان، وخيارات السياسة المستقبلية[20].

يمكن القول إنّ مجمل الدراسات الراهنة إما أنها ركزت على جزئيات خالصة في مسألة التحول الديموغرافي، وإما أنها تناولت بالدراسة العلاقة بين هذا التحول وبين محاور محددة في الأوضاع/ السياسات/ الظواهر الاجتماعية. غير أنّ دراستنا الراهنة تتحرك في إطار فهم عام للسياسة الاجتماعية الكلية في علائقها بالتحولات الديموغرافية، محاولةً تأسيس مداخل (إضاءات) للتحديات ذات الحساسية القصوى التي تفرضها التحولات الديموغرافية في ضوء الإسقاطات السكانية على نحو أكثر حسمًا مع مسار السياسة الاجتماعية في عُمان ونتاجها خلال خمسة عقود، منذ بدْء المقاربة الحديثة للدولة في عُمان عام 1970.

تتقاطع الدراسة في كثير من أجندتها مع دراسة محمد إسلام[21]، غير أنها تضيف إلى ما توصلت إليه الدراسة تحديدًا دقيقًا للتدخلات السياسية المطلوبة، سواء على مستوى التشريعات الكلية، أو مستوى

16 شكرية كريم، "التركيب النوعي والعمري لسكان سلطنة عمان حسب تعداد 2010"، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، العدد 4 (2017)، ص 229-328.

17 منير كرداشة، "معدلات تعمير الإناث والعوامل المؤثرة فيها: دراسة كمية تحليلية"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة السلطان قابوس، العدد 2 (2017)، ص 91-107.

18 منير كرداشة [وآخرون]، "سيناريوهات الإسقاطات السكانية للمجتمع العماني من واقع بيانات التعدادات السكانية في السلطنة"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، العدد 3 (2017)، ص 57-90.

19 أحمد الربعاني، "درجة معرفة طلبة التعليم ما بعد الأساسي بمؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية وعلم النفس**، العدد 2 (2019)، ص 15-38.

20 M. Mazharul Islam, "Demographic Transition in Sultanate of Oman: Emerging Demographic Dividend and Challenges," *Middle East Fertility Society Journal*, no. 25 (2020), pp. 1-14.

21 Ibid.

السياسات الاجتماعية الكلية، أو مستوى البرامج والخطط التنفيذية، مع تحديد أوجه المسؤولية والمساءلة والحكامة، وتبيان عدد من السيناريوهات (بقاء الوضع الراهن للسياسات الاجتماعية على حاله، أو تدهوره من دون وجود إدارة فاعلة لتحقيق العائد الديموغرافي الناتج من التحولات الديموغرافية). كما تستفيد الدراسة الراهنة مما توصلت إليه دراسة عبد الغني والعوضي في جدولة سؤال بحثي لم يكن ضمن خطتها الأولية، وهو سؤالٌ يبحث في علاقة المركزية الإدارية بتصاعد مستويات الحرمان الاجتماعي، وكيف يمكن تحقيق إدارة ناجعة للعائد الديموغرافي مع تقليص مستويات الحرمان الاجتماعي في مختلف محافظات السلطنة.

وتسترشد الدراسة كذلك بالإلماحات التي قدمتها دراسة نورة الكواري في الاشتباك مع محور مهم من محاور الدراسة، وهو تأثير التحولات الديموغرافية في مستوى ارتفاع نسبة فئة "الشباب في سن العمل"، خصوصًا أنّ الدراسة المذكورة ناقشت بُعدًا مهمًا في ضغط الهجرة في أسواق العمل الخليجية على فرص العمل، ورتبت الدول من ناحية شدة هذا الضغط وتأثيراته. وتضع الدراسة ضمن أجندتها مسائل الوعي والمعرفة وإذكاء الوعي التنموي التي تناولتها دراسة الريعاني بوصفها إحدى الأجندات الأساسية في السياسات المقترحة، خصوصًا في ضوء أنها تتحرك في مساحة تقصي المنجز من أهداف التنمية المستدامة 2030 في عُمان، والضرورات اللازمة لإذكاء هذا الوعي بوصفه حافزًا لتأطير المنظومة المجتمعية نحو تحقيق الأهداف.

كما تسترشد الدراسة ببقية الدراسات من ناحية بنائها المنهجي، وتسلسلها في مناقشة مشكلاتها واستفهاماتها البحثية، عوضًا عن المقارنة اللاحقة في تحليل نتائج الدراسة لمسألة مدى الاتساق والاختلاف بين ما يرد في نتائج هذه الدراسة، وما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة عبر تمرحلها الزمني، وباختلاف منهجياتها في التناول والتأطير.

ثانيًا: في التحولات الديموغرافية الدولية والعربية

تلخص نظرية التحول الديموغرافية مشهد التغيرات الديموغرافية الرئيسة في العالم، حيث تشير إلى مرور المجتمعات بثلاث مراحل تاريخية من المراحل الديموغرافية. فالمرحلة الأولى هي مرحلة سابقة للتحول الديموغرافي، يمكن تسميتها "النظام الديموغرافي التقليدي"، وهي تتميز بمعدلات وفيات وولادات مرتفعة؛ ما يؤدي إلى نمو السكان على نحو بطيء جدًّا. وتأتي بعدها مرحلة انتقالية تُعرف بمرحلة "التحول الديموغرافي"، وهي تتميز في بدايتها بانخفاض معدل الوفيات، وبقاء معدل الولادات مرتفعًا، ثم لا يلبث هذا المعدل أن ينخفض بعد أن يشهد المجتمع نموًا ملحوظًا للسكان. أما المرحلة الثالثة، فتعرف بـ "النظام الديموغرافي الحديث"، وهي تتميز بمستويات وفيات وولادات منخفضة جدًّا. وتدور في فلك

هذه المراحل الثلاث العديد من الأسئلة، سواء على المستوى الاقتصادي، أو على المستوى السياسي، أو على المستوى الاجتماعي، في ما يخص طبيعة إدارة مجموعة الساكنة، وتختلف درجة هذه التحولات وسرعة التحول وطريقة التمرحل والمؤثرات والعوامل الداخلة فيه من مجتمع إلى آخر طبقًا لعدد من الاستعدادات والآليات الاجتماعية، الأمر الذي قد يفضي بدوره إلى تبدل أنماط الحكم والتحكم، أو الالتفات - في أقل الأحوال - إلى ضرورة انتهاج أنماط جديدة في إدارة الاقتصاد والأسواق، ورسم السياسات الاجتماعية، وتأطير منظومة الخدمات، إضافة إلى التدخلات الثقافية التي تستهدف إذكاء الوعي بمراحل التحول الديموغرافي، وتعديل السلوك الإنساني نحو اتجاهات بعينها تضمن استقرار النسق، والحد من التأثيرات العكسية لهذه التحولات في نسيج المجتمعات وبناها الداخلية وعلائقها الخارجية[22].

لقد شهد النظام الديموغرافي التقليدي مجموعةً من السمات الرئيسة التي سيطرت على كافة الشعوب في كل القرون، تحكم فيها مسائل من قبيل ثبات البيئة وعجز الإنسان عن تأمين الموارد التي تستجيب لقدرته على التوالد، وقد كان من بين خصائص هذا النظام وجود معدلات وفيات مرتفعة جدًّا (35 و40 في الألف)، وعمر متوقع أثناء الولادة يراوح بين 30 إلى 33 سنة، إضافةً إلى سيطرة الكوارث القائمة مثل المجاعات والأوبئة والحروب، عوضًا عن ثبات الخصوبة (5-6 أطفال لكل امرأة)، وهو ما يمكن تلخيصه بأنّ خصيصة هذا النظام الرئيسة هي الثبات المهدد الدائم والخضوع للتقلبات. ومع انتقال العالم إلى منتصف القرن الثامن عشر، بدأ الهبوط المستمر والمنتظم تقريبًا لمعدلات الوفيات في أوروبا تحديدًا (من 38.5 في الألف عام 1740، إلى 27.1 في الألف عام 1880، ثم إلى 18 في الألف عام 1900)، عوضًا عن ارتفاع العمر المتوقع أثناء الولادة (من 26 سنة عام 1727، إلى 33 سنة عام 1796، ثم إلى 38 سنة عام 1820، و52 سنة في نهاية القرن التاسع عشر). وقد أدّت عدة عوامل دورًا في هذا السياق الجديد، منها الاكتشافات العلمية والطبية، وتحوّل وسائل الإنتاج الزراعي، وقدرة الإنسان على إنتاج الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى[23]. ومع نهاية ستينيات القرن الماضي وبداية سبعينياته، بدأ انخفاض معدل الخصوبة في بعض بلدان شرق آسيا ومجتمعات تنتمي إلى جزرٍ صغيرة في العالم. وبحلول عقد التسعينيات، طاول انخفاض الخصوبة كل أجزاء العالم تقريبًا، بما فيها مناطق تتسم بمستويات مرتفعة جدًّا كما هو الشأن في جنوب آسيا، مع بعض الاستثناءات بالنسبة إلى القارة الأفريقية.

وعلى مستوى المنطقة العربية، كان الأطفال دون 15 سنة من العمر في المنطقة العربية يشكلون 40.2 في المئة من مجموع السكان في المنطقة العربية في عام 1950، وكان الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة يشكلون 19.4 في المئة، في حين اقتصرت نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) على 3.3 في المئة. ويتضح

22 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقرير السكان والتنمية: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية**، العدد 2 (نيويورك: 2005).

23 المرجع نفسه.

من بيانات عائدة إلى سنة 2010 أنّ التركيبة العمرية في المنطقة العربية لا تزال شابة نسبيًا؛ غير أنّ بعض التغيرات المهمة طرأت عليها، مثل تدنّي معدلات الخصوبة إلى انخفاض نسبة السكان دون 15 سنة إلى 33.3 في المئة من مجموع السكان، إضافة إلى تزايد سريع في حجم القوى العاملة؛ إذ ارتفعت نسبة السكان في سن العمل (25-64 سنة) من 37.2 في المئة إلى 42.7 في المئة من مجموع السكان بين عامَي 1950 و2010. في حين سجلت نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) ارتفاعًا طفيفًا من 3.3 في المئة إلى 4.1 في المئة في الفترة نفسها. وتشير الإسقاطات السكانية في المنطقة العربية لعام 2050 إلى أنّ الهيكل العمري سوف يشهد المزيد من التغيرات، منها انخفاض نسبة السكان دون 15 سنة إلى 23.2 في المئة، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل (25-64 سنة) إلى 50.4 في المئة، وارتفاع نسبة السكان من الفئة العمرية 65 سنة فأكثر إلى 11.7 في المئة[24]. ويمكن تلخيص السمات الخاصة بالتحول الديموغرافي في الدول العربية كما يلي:

- ترتبط السمة الأولى بالوضع الديموغرافي قبل مرحلة التحول؛ إذ تبين المعطيات القليلة المتوافرة عن المنطقة العربية أنّ مستويات الوفيات والولادات كانت أكثر ارتفاعًا فيها مقارنةً بما كانت عليه في البلدان الغربية.
- تعود السمة الثانية إلى الطابع المتأخر والسريع للتحول؛ فقد بدأت مستويات الوفيات تنخفض في تواريخ مختلفة، وغالبًا بعد الحرب العالمية الأولى، وأحيانًا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان التطور مفاجئًا بوجه عام.
- تتعلق السمة الثالثة بوتيرة النمو الديموغرافي؛ إذ بلغت معدلات النمو قيمًا تفوق مرتين أو ثلاث مرات القيم الملاحظة في البلدان الغربية في مرحلة التحول.
- تتمثل السمة الرابعة في عدم انخراط التحول الديموغرافي في البلدان العربية في سياق تطور شامل وكلّي، أي تطور المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، بل إنه كان حصيلة تحسن الظروف الصحية العامة، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال، والتقدم الذي حققه الطب في البلدان الغربية خلال القرن العشرين[25].

تطرح هذه الخصائص استفهامًا قد يكون حاضرًا ضمنيًا في مسار الدراسة الراهنة، هو: أكان التحول الديموغرافي في عُمان، على نحو أساسي، نتاجًا محضًا لعمليات التنمية في أبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أم أنه على غرار الدول العربية الأخرى حصيلة طبيعية لتطور الأدوات الحضارية بما فيها ظروف الصحة العامة، ومستويات الرعاية الصحية، والطب الوقائي؟

24 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقرير السكان والتنمية: آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية**، العدد 6 (نيويورك: 2013).

25 المرجع نفسه.

يتدرج حضور هذا الاستفهام في الأدبيات التي تناقش مسائل التحول الديموغرافي وخصوصيته من خلال التنقيب في الاتجاهات الثقافية الحاكمة لهذا التحول. فعلى سبيل المثال، هل ساهم التعليم في تغيير الاتجاهات المتعلقة بالخصوبة؟ وإلى أي مدى تحولت الأنماط الثقافية المرتبطة بالتحولات الديموغرافية من قبيل عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم، وتنظيم مسائل الإنجاب بالتوازن مع المستوى الاقتصادي لأرباب الأسر، والقدرة والكفاءة الاقتصاديتين والثقافيتين والاجتماعيتين على الإعالة، والمباعدة بين الولادات، والمفاهيم الدينية والعادات والتقاليد التي يؤمن بها الفرد بوصفها مقولات لتحديد مسائل الإنجاب وسواه؟ تطرح كل هذه الأسئلة قضية التأطير السياقي العام لفهم التحولات الديموغرافية والمؤثرات الفعلية فيه، وما إذا كان تمرحلًا طبيعيًا عفويًا أو تكامليًا (اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا).

ومن خلال العودة إلى نظرية التحول الديموغرافي التي تفسر المراحل التي مرّ بها العالم في تحولاته الديموغرافية، يطرح هذا التمرحل التاريخي سؤالًا، هو: إلى أين يتجه العالم في تحولاته الديموغرافية؟ ذلك أن التحول الديموغرافي "إنجاز أساسي في السياسات الاجتماعية والصحية. فعلى الصعيد العالمي، أخذ معدل النمو السكاني في التباطؤ، ولكن الزيادة المتوقعة بما يزيد على مليارَي شخص في العقود الأربعة القادمة لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا. ويتزايد عدد السكان البالغين من العمر 60 سنة فما فوق بوتيرة أسرع، من أي مجموعة عمرية أخرى، وسيتضاعف بما يقارب ثلاثة أضعاف سنة 2050. وعلى الصعيد العالمي، سيكون عدد الناس البالغين 60 سنة فما فوق بحلول سنة 2030 أكبر من عدد الأطفال دون سن 10 سنوات، وستكون نسبة 73 في المئة من سكان العالم المسنين موجودة في البلدان النامية. ويكاد لا يستفيد سوى واحد من كل خمسة أشخاص مسنين في العالم اليوم على المعاش التقاعدي الأساسي، وقد أصبحت الاستدامة المالية والتوازن الديمغرافي في النظم القائمة معرضة للخطر".[26]

يتلخص المشهد التاريخي في الصراع بين البشرية، بوصفه نظامًا اجتماعيًا واجتماعًا سياسيًا، وبين القوى المؤثرة في التغيرات الاجتماعية؛ إذ "تعيش البشرية في صراع مع قوى التغيرات الديموغرافية، وتكمن أبرز هذه التغيرات في سرعة النمو السكاني في بعض الاقتصاديات النامية وتحوّل نسبة المراهقين الشباب الراشدين في اقتصاديات أخرى، وتزايد طول الأعمار وشيخوخة السكان في أنحاء العالم والتوسع الحضري والهجرة الدولية".[27]

26 مكتب العمل الدولي، **تقرير العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد**، التقرير 4، تقرير مقدم في مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102 (جنيف: 2013).

27 ديفيد بلوم، "طفرة ديمغرافية"، **مجلة التمويل والتنمية** (آذار/ مارس 2016)، ص 6-11.

ثالثًا: في العلائق الحاضرة بين التحولات الديموغرافية والسياسات الاجتماعية

"للتغيرات السكانية علاقة وثيقة بالتنمية الشاملة في المجتمع؛ فهي تفتح فرصًا أوسع للعمل والإنتاج والادخار والاستثمار، والتنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات التحضر، فضلًا عن نمو الخصائص السكانية التي تنعكس إيجابًا على المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع. كما أنها تؤثر في التنمية الشاملة من خلال ثلاث عمليات مهمة: عرض العمل، والادخار، وتنمية رأس المال البشري"[28]. وتجعل هذه العلاقة، بمختلف تجسيداتها وروابطها، تناولَ مسألة استيعاب السياسات الاجتماعية للتحولات الديموغرافية في مختلف المجتمعات أمرًا ضروريًا. وتتحدد طبيعة العلاقة بين التحولات الديموغرافية والآثار المترتبة على السياسات الاجتماعية في عدة جوانب، من أهمها آثار هذه التحولات في نظم الحماية الاجتماعية، سواء تلك الموجهة إلى الأطفال، أو الشباب، أو السكان في سن العمل، أو كبار السن، أو آثارها بوجه عام في مستوى شيخوخة السكان والترتيبات السياسية أو السياسات الاجتماعية المتصلة بها، إضافة إلى القضية الدائمة والجدلية حول كفاءة تمويل نظم الحماية الاجتماعية وديمومتها.

ويتمّ التركيز على نحوٍ رئيس في ما يتعلق بالتحولات الديموغرافية وكفاءة السياسات الاجتماعية في استيعابها، وهو محور هذا البحث القائم على تعزيز أرضية الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر عرضةً للتأثر بهذه التحولات وما ينجم عنها من أنماط وانعكاسات اقتصادية تمس منظومة الأمان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بالنسبة إلى الأفراد؛ إذ يجب أن يكون إصلاح نظم الحماية الاجتماعية الفعالة والمنصفة والمستدامة نتيجةً لمراجعة شاملة لنظام الضمان الاجتماعي القائم، مع مراعاة القدرات الإدارية والمؤسسية. وينبغي اتباع نهج شامل، تدريجي - في الآن نفسه - يحظى بالقبول الاجتماعي. وأفضل السبل إلى تحقيق هذه النتيجة هي الحوار الاجتماعي شاملًا بعض المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها سياسات الضمان الاجتماعي على نحو التغطية الشاملة، والاستدامة، وكفاية المستحقات، والتدرج، والإدارة الشفافة والمسؤولة، ونهج الحقوق، والتركيز على النتائج[29].

ويرتبط السلوك الاقتصادي للناس ارتباطًا وثيقًا بدورة الحياة؛ بحيث تختلف سبلهم في الاستهلاك والادخار في مراحل العمر المختلفة، وبناءً على ذلك تؤثر التركيبة العمرية المتغيرة تأثيرًا كبيرًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتحدد بعض التبعات الناجمة عن التحولات الديموغرافية في عموم مراحلها التاريخية في التأثير كذلك في أسواق العمل وأنماطه، وفي الهجرات، وفي كفاءة القوى العاملة. فعلى سبيل

---

28 أحمد المغازي، "بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: السياسة والاقتصاد في ظلّ المتغيرات الإقليمية والدولية والواقع السكاني ومتطلبات التنمية"، في: **بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 97-161.

29 الأمم المتحدة، **تقرير السكان والتنمية: النافذة الديمغرافية**.

المثال، تسبب شيخوخة السكان تأثيرات مباشرة في المهارات والاحتياجات والقدرات والكفاءات والخبرات في سوق العمل. كما تنعكس بصورة مباشرة على نُظم الرعاية الصحية الطويلة المدى وأنظمة الضمان الاجتماعي، ومن ثمّ تغدو مسألة فهم الشبكة المتكاملة لتأثير التحولات الديموغرافية في السياسات الاجتماعية، وفقًا لمبادئ تكاملية وتداخلية بين السياسات المختلفة، مسألةً في غاية الأهمية.

رابعًا: في إدارة العائد الديموغرافي وجني ثماره

يتم الحديث عن مفهوم الهبة الديموغرافية بوصفها تحول في حالة السكان ينتج من انخفاض معدلات الخصوبة؛ بحيث تصبح غالبية أفراد المجتمع من فئة السكان في سن العمل والإنتاج، وتتوسع معه تدريجيًا مقدمة "رأس الهرم السكاني" ووسطه. أي إنّ معدل نمو السكان النشطين اقتصاديًا في الفئة (15-64 سنة) سنة يتجاوز معدل نمو الفئات السكانية الأخرى (الفئات المعالة)، وهم صغار السن (دون 15 سنة)، وكبار السن (65 سنة فأكثر)[30]. كما أنّ هذا المفهوم يشير إلى الكيفية التي يمكن بواسطتها المجتمعات النامية أن تجعل منها نقطة تحول إلى مرحلة جديدة تتسم بضبط مسارات التنمية عن طريق الإدارة الجيدة للموارد البشرية وتنميتها بالتركيز على التعليم المبكر، وترقية أنظمة التعليم والتدريب والتأهيل، والاستفادة من إمكانات الشباب، وتطويع الفرص، وتخليق أسواق العمل، وخلق اتجاهات ثقافية جديدة في شؤون المجتمع والأسرة والشأن العام؛ ما يقابله تحسُّن نوعي في حياة المواطنين، ومواجهة مباشرة لمشكلة البطالة عبر حلول استباقية، وعبر تحرير قطاعات العمل الحكومي والاقتصادات الريعية من أعبائها المركزية، وعبر التحكم في الأسرة ومحاولة تحجيم بنيانها بما يتناسب والمعطى الديموغرافي، وما يفرضه من استتباعات طارئة على شؤون الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

يمكن القول إنّ الفرصة الديموغرافية لا تؤتي أُكُلها بنفسها، وإنما تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وهي تبدأ في الظهور عندما يبدأ السكان ممن هم في سن العمل في التزايد، ويحدث الانخفاض الكافي في معدل الخصوبة على نحو يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال المعالين. وتبدأ نافذة الفرصة بالانغلاق عندما تبدأ نسبة السكان ممن هم في سن العمل في الانخفاض مرةً أخرى، بسبب معدلات الخصوبة المنخفضة على نحو متواصل، وحدوث تزايد في نسبة كبار السنّ بين السكان[31].

30 حسين أحمد سعد الشديدي، "التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)"، **مجلة المخطط والتنمية**، العدد 30 (2014)، ص 139-146.

31 صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قسم البيانات والأبحاث والسياسات، **جيل 2030، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل** (نيسان/ أبريل 2019)، شوهد في 2020/12/3، في: https://uni.cf/2JyFmaW

ولذلك، يبرز الحديث اليوم عن مسألة إدارة العائد الديموغرافي في أدبيات التنمية من خلال الاستثمار الأمثل في نافذة الفرصة الديموغرافية[32]. ولتحقيق المكاسب المحتملة، سيتعين على البلدان تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها تمكين العاملين الجدد من العثور على وظائف منتجة. وقد يؤدي عدم القدرة على خفْض معدلات الخصوبة أو توفير وظائف للعاملين الجدد إلى زيادة سريعة في معدلات البطالة، ومن ثمّ إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية حادة محتملة. وفي الواقع، عانت عدة بلدان ارتفاعَ معدلات البطالة في ظل التحول الديموغرافي؛ ما يؤكد صعوبة تنفيذ المزيج الملائم من السياسات الاقتصادية والاجتماعية[33].

تبرز عدة معيقات تحول دون تحقيق العائد الديموغرافي وتؤثر في تقديم الخدمات، ومنها معيقات متعلقة بالاستقرار السياسي والاجتماعي، مثل النزاع، والعنف، وانعدام المشاركة، ومعيقات متعلقة بوضع سياسات اقتصادية واجتماعية دامجة ومنصفة، مثل الإقصاء، وعدم الإنصاف القائمين على الفقر، وتهميش الأطفال اللاجئين واليافعين والشباب، ومعيقات مرتبطة بتوسيع فرص العمل، مثل تردي جودة التعليم، وعدم التوافق بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، وانعدام توفر الوظائف. وهناك أيضًا تبعات مترتبة على توفير الخدمات الأساسية، مثل توفير الخدمات الصحية، وتوفير خدمات التعليم، ومشكلات الانتقال من المدرسة إلى العمل[34].

وتشير الأدبيات التي تناقش مسألة إدارة العائد الديموغرافي أو الاستفادة من نافذة الفرصة الديموغرافية عادةً إلى بلدان شرق آسيا، وإلى أنها حققت مكاسب ديموغرافية أكبر بفضل تطبيق سياسات أكثر ملاءمة للتحول الديموغرافي، منها توافر مزيد من خدمات التعليم. وقد شجّع تنظيم الأسرة الأزواجَ على إنجاب عدد أقل من الأطفال، وزيادة الاستثمارات في رأس المال البشري ودورها في رفع مستوى مهارات القوى العاملة المتنامية وإنتاجيتها، وزيادة التركيز على أنشطة الصناعة التحويلية التي ساهمت في رفع متوسط مستوى الإنتاجية في الاقتصاد كلّه، والاندماج في التجارة العالمية، وتعزيز الاستثمارات الأجنبية وانتقال التكنولوجيا، ومرونة سياسات سوق العمل التي ساهمت في كفاءة انتقال العاملين إلى قطاع الصناعة التحويلية الكثيف الاستخدام للعمالة والأكثر إنتاجية؛ ما ساعد على التحول الاقتصادي. ومع تزايد أعداد العاملين، أتاح التطور المالي ضخ الزيادة في المدخرات إلى قطاع الاستثمار[35].

يمكن القول إنّ نهج إدارة العائد الديموغرافي يختلف من مجتمع لآخر، كما أنّ التحديات والمعيقات الناشئة التي قد تحول دون الاستثمار الأمثل في نافذة الفرصة الديموغرافية تختلف بحسب موقع الدولة

32 للاستزادة بشأن فرص الاستثمار الأمثل للنافذة الديموغرافية، يُنظر: الأمم المتحدة، **تقرير السكان والتنمية: النافذة الديمغرافية**.

33 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **نشرة التنمية الاجتماعية: الاستفادة من العائد الديمغرافي**، مج 6، العدد 2 (2017).

34 صندوق الأمم المتحدة للطفولة.

35 الأمم المتحدة، **نشرة التنمية الاجتماعية**.

من التمرحل الديموغرافي بالنسبة إلى نافذة الفرصة الديموغرافية، وما إذا كانت في مرحلة ما قبل العائد الديموغرافي، أو في مرحلة العائد الديموغرافي المبكر، أو في مرحلة العائد الديموغرافي المتأخر، أو في مرحلة ما بعد العائد الديموغرافي. وبالنسبة إلى سلطنة عمان، فإنها تصنف ضمن إطار مرحلة العائد الديموغرافي المبكر الذي يعبر عن الدول التي شهدت زيادةً نسبية في عدد السكان ممن هم في سن العمل، ومعدل خصوبة أقل من أربع ولادات لكل امرأة عام 2015.

خامسًا: في راهن السكان ومؤشرات التحول الديموغرافي

كان عدد السكان في سلطنة عُمان عام 1993، مع انطلاق أول تجربة إحصائية حقيقية للسلطنة في تعدادها الأول، قد بلغ 2018074 نسمة، يشكّل العُمانيون منهم 1483226 نسمة، في حين يشكل الوافدون 534848 نسمة. وزاد عدد العُمانيين في عام 2003 ليصل إلى 1781558 نسمة، ومنه إلى 1957336 نسمة في عام 2010. في حين زاد عدد الوافدين ليصل إلى 559257 نسمة في عام 2003، ومنه إلى 816143 نسمة في عام 2010. وبحلول منتصف عام 2019، بلغ عدد سكان السلطنة 4617927 نسمة، منهم 2655144 عُمانيًا، وقرابة 1962783 من الوافدين، في حين بلغت الزيادة في عدد السكان بالسلطنة بين عامَي 2014 و2019 قرابة 625 ألف نسمة، بتغير سنوي للسكان العُمانيين خلال الفترة نفسها يقدر بـ 3.5 في المئة، في حين يقدر التغير السنوي للسكان الوافدين خلال الفترة نفسها أيضًا بـ 2.7 في المئة[36].

يصل أعلى معدل راهن للوسيط العُمري للعُمانيين في محافظتي مسقط ومسندم إلى نحو 25 سنة، وينخفض هذا المعدل في محافظتَي الوسطى وشمال الشرقية ليصل إلى 20 سنة، في حين بلغ معدل الوسيط العُمري للوافدين في السلطنة 35 سنة، في الوقت الذي تبلغ فيه معدلات الإعالة العُمرية الراهنة للعُمانيين 72.2 فردًا ويبلغ معدل الإعالة العُمرية لصغار السن 65.2 فردًا، أمّا معدل الإعالة العمرية لكبار السن فهو يبلغ 7 أفراد[37].

بالنسبة إلى الوافدين، يقدر معدل الإعالة العُمرية بـ 5.5 أفراد، وتُقدر الإعالة العمرية لصغار السن بـ 4.9 أفراد، في حين تقدر الإعالة العُمرية لكبار السن بـ 0.6 أفراد. ويشكل العُمانيون 57.5 في المئة من إجمالي السكان في منتصف عام 2019؛ إذ بلغت نسبة الإناث العُمانيات من إجمالي السكان حوالى 29 في المئة، و49.6 في المئة من إجمالي العُمانيين، وتبلغ نسبة النوع لدى السكان العُمانيين 101 ذكر لكل 100 أنثى[38].

36 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **إحصاءات السكان** (مسقط: 2019).

37 المرجع نفسه.

38 المرجع نفسه.

الشكل (1)

تطور الإسقاطات السكانية لسكان السلطنة حتى عام 2100 (بالملايين)

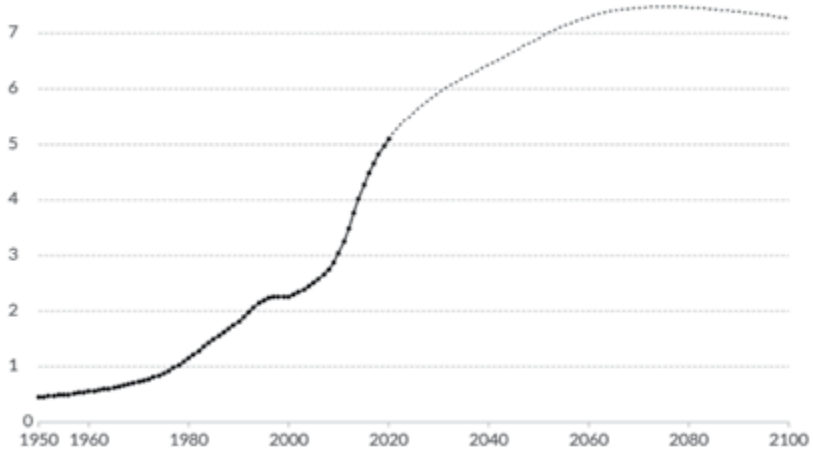

المصدر:

"Oman population 1800 to 2100," Our World in Data, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3eEDoB8

الشكل (2)

تطور نسب الإعالة في عُمان منذ عام 1990

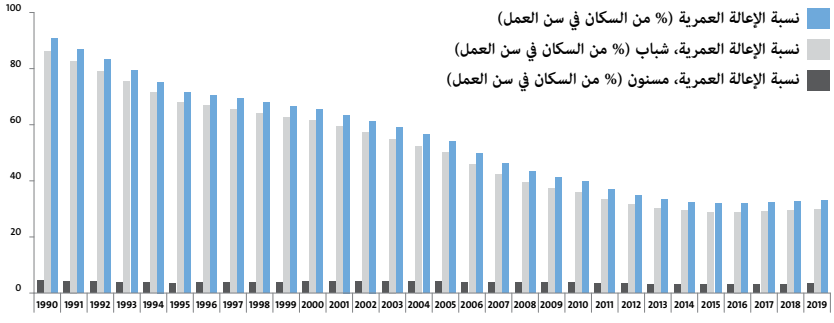

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية"، شوهد في 2020/4/15، في: https://bit.ly/3eD6KzH

الشكل (3)

تطور نسب السكان الذكور مقارنة بنسب السكان الإناث من إجمالي السكان في عُمان منذ عام 1991

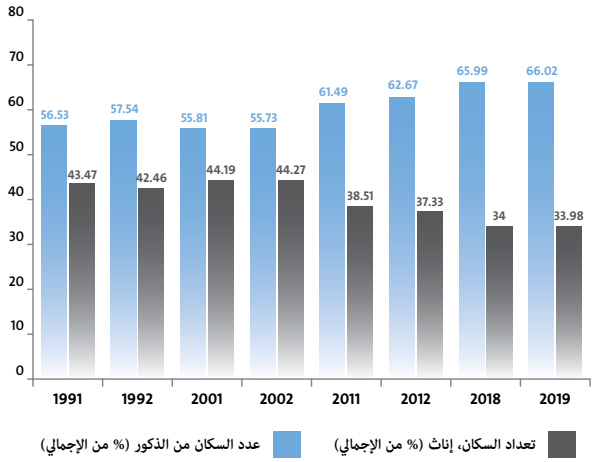

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية"، شوهد في 2020/4/15، في: https://bit.ly/3eD6KzH

بالنظر إلى معدلات الخصوبة، ارتفع معدل الخصوبة الكلي للعُمانيات إلى 4 أطفال لكل امرأة في عام 2016، وذلك بعد ثبات للمعدل طوال عدة سنوات سابقة عند 3.7 أطفال لكل امرأة؛ ما يشير إلى اتجاه تصاعدي للزيادة الطبيعية في مواليد العُمانيين، يقاربه انخفاض في معدلات الوفيات؛ إذ بلغ معدل الوفيات الخام في عام 2016 حوالى 3 حالات لكل ألف من السكان، واستمرار ارتفاع العمر عند الميلاد ليصل إلى 76.9 سنة في بيانات عام 2016[39].

يتساوى توزيع الهرم السكاني للعُمانيين بحسب النوع وفقًا لبيانات منتصف عام 2019؛ إذ بلغت نسبة الذكور 50.4 في المئة والإناث 49.6 في المئة. وتمثل فئتَا الشباب والأطفال (من 29 سنة فأقل) الشريحة الأكبر بين العُمانيين؛ فهي تشكل حوالى ثلثَي السكان العُمانيين بنسبة 64 في المئة. في حين تمثل فئة الأطفال (أقل من 5 سنوات) أكبر الفئات؛ إذ بلغت وحدها نسبة 15 في المئة. وتنخفض نسبة النوع لدى العُمانيين في الفئة العُمرية (65 سنة فأكثر) لتصل إلى حوالى 92 ذكرًا لكل 100 أنثى. وتتقارب بفارق بسيط في الفئة العُمرية (15-64 سنة) سنة لتصل إلى حوالى 101 ذكر لكل 100 أنثى[40].

39 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **الإسقاطات السكانية 2020-2040**.

40 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **إحصاءات السكان**.

الشكل (4)

تطور نسب السكان في الفئات العمرية أقل من 65 سنة في عمان منذ عام 1991

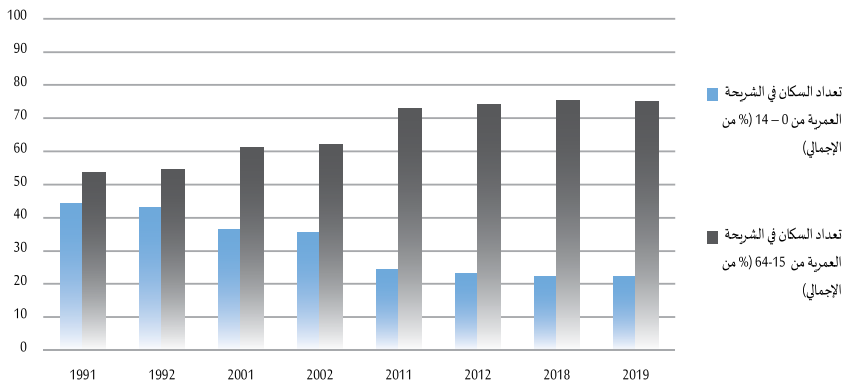

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية"، شوهد في 2020/4/15، في: https://bit.ly/3eD6KzH

الشكل (5)

الهرم السكاني للوافدين في عُمان (منتصف 2019)

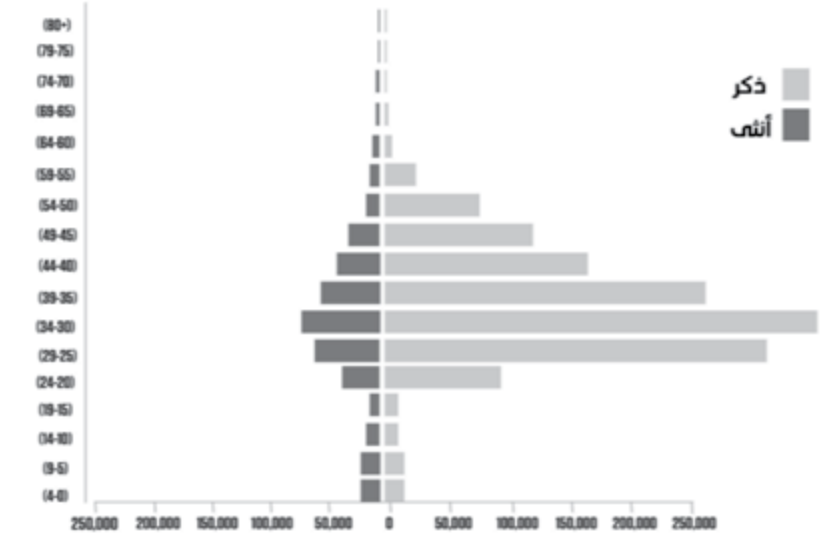

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **إحصاءات السكان** (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2019).

الشكل (6)

الهرم السكاني للعُمانيين (منتصف 2019)

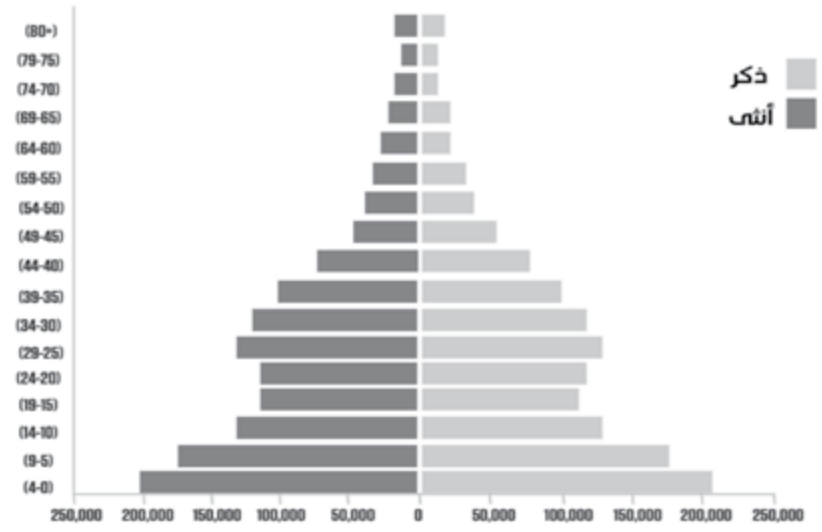

المصدر: المرجع نفسه.

تشير البيانات إلى أن أكثر من 5 أضعاف الوافدين هم من الذكور، حيث بلغت نسبة الوافدين الذكور حوالى 82 في المئة من إجمالي الوافدين في السلطنة، ويتركز أغلبهم في سن العمل (15-64 سنة) حيث بلغت نسبتهم في هذه الشريحة 95 في المئة مقابل 5 في المئة فقط لبقية الفئات.

سادسًا: في سيناريوهات الإسقاطات السكانية وشرطيات التنمية المستدامة

أطرت السلطنة الإسقاطات السكانية عام 2016 مستندةً إلى بيانات أساس تعود إلى عام 2015. وقد تم استخدام الطريقة التركيبية، وهي الطريقة المتبعة في إعداد الإسقاطات السكانية للعُمانيين. وتستند هذه الطريقة إلى المكونات أو الأفواج؛ إذ تأخذ في الاعتبار مكونات وعناصر التغير السكاني، كالمواليد والوفيات والهجرة لكلا الجنسين. وتمّت دراسة مجموعة عوامل لوضع الإسقاطات السكانية؛ إذ يعتمد الجانب الأول من الإسقاطات على عدة عوامل (التركيب العمري للسكان، ومعدلات الخصوبة للمرأة العُمانية، ومعدلات الوفاة، ونسبة الوافدين إلى إجمالي السكان). أما الجانب الثاني، فقد ركز على النمو السكاني،

واعتمد على عوامل من قبيل الهجرات الخارجية، والأحوال الاقتصادية والتنموية للسلطنة وللمنطقة ولدول العالم. وقد وضعت سيناريوهات الإسقاطات السكانية ثلاثة سيناريوهات أساسية، هي:

- سيناريو الخصوبة المرتفعة: تكون خصوبة العُمانيات 4.5 مواليد لكل امرأة، وهو سيناريو الزيادة النسبية؛ إذ يحدث اتجاه عكسي لمعدلات الخصوبة، وهو ما حدث فعليًا بدءًا من العامَين 2013 و2015. ومن ثمّ، فإنّ هناك احتمالية أنّ معدلات الخصوبة سوف ترتفع في المستقبل من 4 مواليد لكل امرأة في عام 2015، إلى 4.5 مواليد لكل امرأة في عام 2040.
- سيناريو الخصوبة المتوسطة: تكون خصوبة العُمانيات 3.3 مواليد لكل امرأة، وهو أمرٌ يشير إلى حدوث تراجع طفيف في معدلات الخصوبة للمرأة العُمانية عن مستواها الحالي، ويمكن تسميته سيناريو التراجع الطفيف.
- سيناريو الخصوبة المنخفضة: تكون خصوبة العُمانيات 2.5 مولود لكل امرأة. ويفترض هذا السيناريو نتيجةً لعدة عوامل مثل مشاركة المرأة في سوق العمل، والارتفاع المستمر في معدلات مشاركة الإناث في التعليم، وجوانب التحضر، وكلها عوامل تقود إلى انخفاض معدلات الخصوبة، وهو ما يسمى سيناريو التراجع الكبير.

بالنسبة إلى الوافدين، تم وضع افتراضين؛ أولهما بقاء نسبة الوافدين عند مستواها في سنة الأساس 44.5 في المئة، بافتراض بقاء أنماط النمو الاقتصادي الحالي على حالها، أمّا ثانيهما فهو عند تبنّي سياسة لخفض نسبة الوافدين إلى 33 في المئة من السكان بحلول عام 2040. وتشير نتائج الإسقاطات السكانية إلى أنّ عدد السكان سوف يتخطى حاجز 8 ملايين نسمة في عام 2040 في حال ثبات نسبة الوافدين عند 44.5 في المئة، وافتراض سيناريو الزيادة المرتفعة، وهو ما يعني زيادة صافية في عدد السكان تصل إلى 4 ملايين نسمة. أما في حالة سيناريو الزيادة المتوسطة، فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 7.66 ملايين نسمة، و7.21 ملايين في حالة سيناريو الزيادة المنخفضة. وعلى جانب آخر، تشير تقديرات النمو السكاني في حالة انخفاض نسبة الوافدين إلى أنّ عدد سكان السلطنة في عام 2040 سوف يصل إلى 6.86 ملايين نسمة، وفقًا لافتراض الخصوبة العالية، و6.34 ملايين نسمة، وفقًا لافتراض الخصوبة المتوسطة، و5.97 ملايين نسمة، وفقًا لافتراض الخصوبة المنخفضة[41].

بالنسبة إلى ما يتصل بتوزيع السكان في المحافظات، مقارنةً بين الوضع الراهن بحسب بيانات منتصف عام 2019، وما تتوقعه سيناريوهات الإسقاطات السكانية (بافتراض السيناريو المتوسط)، وثبات نسبة الوافدين، يبين الجدول (1) توزيع السكان المتوقع بحسب العُمانيين والوافدين. وحيث إنّ التوزيع يبقى في حدوده الراهنة والمعتدلة بناءً على وضع السياسات الاقتصادية والإنمائية بصيغها وتواترها

41 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **الإسقاطات السكانية 2020-2040**.

الحالي، فإنّ المسألة تتطلب تركيز المزيد من الجهد لإيجاد سياسات سكانية توازي السياسات الإنمائية وتستهدف المحافظات الأكثر عرضة للحرمان الاجتماعي، وألا تكون المقاربة مبنية على الأرقام المحضة لمؤشرات السكان فحسب، وإنما تقصي منظومة الكفاية الاجتماعية والاقتصادية، وتغير الاتجاهات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في مختلف المحافظات، عوضًا عن معرفة البدائل التنموية التي تتناسب مع السياق الاجتماعي العام في كل محافظة، ومداخل التغيير الاقتصادي التي من شأنها أن تتماس بطريقة مباشرة مع تحسين القدرة الاقتصادية للسكان والارتقاء بالمستوى المعيشي، وتلبية الاحتياجات العمومية من الاقتصاد والتنمية والثقافة وشؤون المجتمع. وفي هذا السياق يؤمل أن يساهم استحداث نظام مكتوب ومؤطر للمحافظات صدر مؤخرًا في مسألة إحداث نقلة نوعية نحو اللامركزية الإدارية والسياسية، تتبعها لامركزية لاحقة في تسيير التنمية وتحريك الاقتصاد، وتأطير المقاربات الناجعة لتنمية المحافظات بناءً على خصائصها ومقوماتها العامة.

الجدول (1)

أعداد السكان في المحافظات من واقع الإسقاطات السكانية 2040

المحافظة	العُمانيون				الوافدون			
	منتصف 2019	مقدار الانحراف عما قدرته الإسقاطات السكانية (سنة الأساس 2015) لعام 2020	2040	مقدار الزيادة	منتصف 2019	مقدار الانحراف عما قدرته الإسقاطات السكانية (سنة الأساس 2015) لعام 2020	2040	مقدار الزيادة
مسقط	560011	1959	849328	289317	861398	169621	1602214	740816
ظفار	223615	5152	348974	125359	228579	27053	379346	150767
مسندم	30114	281	45946	15832	15287	2845	28206	12919
البريمي	58097	3025	96755	38658	57579	7039	100433	42854
الداخلية	364241	20328	615960	251719	121082	490	187462	66380
شمال الباطنة	519660	22642	837883	318223	262847	16629	434331	171484
جنوب الباطنة	316491	12303	507597	191106	121327	2406	192311	70984
جنوب الشرقية	213805	7919	435788	221983	106981	7908	178570	71589
شمال الشرقية	183495	8418	299309	115814	100569	907895	168595	68026
الظاهرة	160346	5257	242171	81825	63042	1016	99594	36552
الوسطى	25287	1525	41768	16481	24092	1706	34806	10714
الإجمالي	2655162	88809	4321479	1666317	1962783	1144608	3405868	1443085

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **الإسقاطات السكانية 2020-2040** (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2017)؛ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **إحصاءات السكان** (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2019).

سابعًا: سيناريوهات الإسقاطات السكانية والاحتياجات التنموية

حاولنا في سياق هذه الجزئية تلخيص ما ورد في "سيناريوهات النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة حتى عام 2040"[42]، من تحليل تنبُّئي للاحتياجات التنموية بالنسبة إلى سلطنة عُمان حتى عام 2040، بافتراض سيناريو الخصوبة المتوسطة في النمو السكاني (3.3 مواليد لكل امرأة):

الجدول (2)

الاحتياجات التنموية للسلطنة حتى عام 2040 وفقًا لسيناريو الخصوبة المتوسطة

البيان	افتراض ثبات نسبة الوافدين عند 44.5 في المئة	افتراض انخفاض نسبة الوافدين إلى 33 في المئة
عدد سكان السلطنة 2040	7.49 ملايين نسمة	6.20 ملايين نسمة
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2040 بافتراض ثبات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند 7863 ريالًا	25.6 مليار ريال عُماني	15.3 مليار ريال عُماني
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2040 بافتراض زيادة نصيب الفرد تدريجيًا من الناتج المحلي الإجمالي إلى 37545 ريالًا	243 مليار ريال عُماني	195 مليار ريال عُماني
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الوحدات السكنية حتى عام 2040	477 ألف وحدة	285 ألف وحدة
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى استهلاك الكهرباء المنزلية حتى عام 2040	9203 آلاف غيغاواط/ ساعة	5504 آلاف غيغاواط/ ساعة
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الإنفاق على الكهرباء المنزلية حتى عام 2040	278 مليون ريال عُماني	166 مليون ريال عُماني
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الاستهلاك المنزلي للمياه حتى عام 2040	52.8 مليار غالون	31.6 مليار غالون
سيناريوهات الزيادة المطلوبة إضافتها إلى الإنفاق على المياه المنزلية حتى عام 2040	312.1 مليون ريال عُماني	186.7 مليون ريال عُماني
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الأطباء حتى عام 2040 (لتحسين مؤشرات القطاع)	10854 طبيبًا	6493 طبيبًا
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الأطباء حتى عام 2040 (للإبقاء على الوضع الحالي للقطاع)	7128 طبيبًا	4264 طبيبًا
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الصيادلة حتى عام 2040 (لتحسين مؤشرات القطاع)	1776 صيدليًا	1062 صيدليًا
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الصيادلة حتى عام 2040 (للإبقاء على الوضع الحالي للقطاع)	1504 صيادلة	900 صيدلي
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الممرضين حتى عام 2040 (لتحسين مؤشرات القطاع)	21379 ممرضًا	12788 ممرضًا
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الممرضين حتى عام 2040 (للإبقاء على الوضع الحالي للقطاع)	14176 ممرضًا	8480 ممرضًا
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الإنفاق الصحي حتى عام 2040	627.9 مليون ريال عُماني	375.6 مليون ريال عُماني

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **سيناريوهات النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة حتى عام 2040** (مسقط: 2016).

42 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **سيناريوهات النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة حتى عام 2040** (مسقط: 2016).

الجدول (3)

المستجدون في سوق العمل حتى عام 2040 وفقًا لسيناريو الخصوبة المتوسطة

تقدير أعداد المستجدين في سوق العمل حتى عام 2040 وفقًا لافتراضات النمو السكاني	549 ألف مستجد	
تقدير أعداد المستجدين في سوق العمل حتى عام 2040 وفقًا لافتراضات النمو السكاني والنوع	360 ألف مستجد من الذكور	188 ألف مستجدة من الإناث

المصدر: المرجع نفسه.

الجدول (4)

أوضاع النظام التعليمي حتى عام 2040 وفقًا لسيناريو الخصوبة المتوسطة

سيناريوهات الطلاب والملتحقين الجدد بالتعليم المدرسي حتى عام 2040	1949 ألف طالب (الإجمالي التراكمي للملتحقين الجدد)	974 ألف طالب (إجمالي الطلاب)
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى المعلمين والفصول الدراسية حتى عام 2040	45770 معلمًا	15529 فصلًا دراسيًا
سيناريوهات الزيادة المطلوب إضافتها إلى الإنفاق على التعليم المدرسي حتى عام 2040	1009 ملايين ريال عُماني	

المصدر: المرجع نفسه.

يبقى السؤال المطروح من الناحية السوسيولوجية بعيدًا عن مقاربة الإسقاطات رقميًا: أيّ السيناريوهات السابقة هو الأكثر ترشيحًا للحضور خلال العشرين عامًا المقبلة، في ضوء تركيبة الأسرة العُمانية، وبنية الثقافة، والسلوك الاجتماعي في الوقت الراهن؟ يبدو طرح هذا السؤال، إلى حدٍّ ما، مجازفةً في مجتمع يفتقد الحديث عن التوجهات العامة ورصدها، وتوافر التراث النظري والأدبيات الناجزة حول تطور الثقافة والمجتمع واتجاهات السكان على نحو يمكّن الباحث من إطلاق حُكم وتقدير موقف، خاصة في هذه القضية. ولكن يمكن القول إنّ حجم الأسرة العُمانية في عام 1999/ 2000 كان حوالى 8.5 أفراد، ثم تحوّل في عام 2010/ 2011 إلى 8 أفراد، بنسبة تغير بلغت -5.9 في المئة. وبحسب بيانات آخر مسح أسري شامل، فإنّ حجم الأسرة العُمانية لا يزال يراوح عند 7.4 أفراد[43]. نستكشف من ذلك أنّ التغير في حجم الأسرة المعيشية لا يزال بطيئًا، وأنّ حجم التغير الطارئ عليها لا يزال محدودًا، كما أنّ الزيادة الطبيعية بين العُمانيين مرتفعة؛ إذ يبلغ معدل هذه الزيادة بالنسبة إليهم 2.76 في المئة، مقارنةً بالمعدل العالمي (1.1 في المئة)، ومعدل الدول النامية (1.4 في المئة)، ومعدل الدول الأقل تطورًا (2.6 في المئة). كما تجدر

43 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **التقرير النهائي لنتائج المسح الأسري 2015-2016** (مسقط: 2019).

الإشارة إلى أنّ معدل المواليد الخام الحالي في السلطنة يبلغ 30.3، مقارنةً بالمعدل العالمي (19)، ومعدل الدول النامية (20)، ومعدل الدول الأقل تطورًا (33)[44].

في الواقع، لا يمكن تحديد إجابة دقيقة في مجتمع لا يزال يعتمد على الأسرة بوصفها وحدة أساسية في تكوينه الاجتماعي، وتشكيل سلوك أفراده وقيمهم ومعتقداتهم، من دون الرجوع إلى نظام الشبكة الاجتماعية الحاكمة لتغير هذه الأسرة وتطورها، وهي ترتكز في الأساس على عدة عوامل، من أهمها ما يلي:

- العامل الاقتصادي: يتمثّل في عوامل الإنتاج والدخل والإنفاق والكفاية الاقتصادية، والمؤثرات الكلية في اقتصاد الأسرة بمختلف مكوناته، وانعكاسها على طبيعة تكوين الأسرة وموجهاتها.
- العامل الثقافي والاجتماعي: يتمثّل في أثر التعليم، ومصادر المعرفة، وسلطة المفاهيم التقليدية الحاكمة، وأنماط التربية، ومستويات التعرض لوسائل الإعلام والتقانة، والقدرة على التواصل والاحتكاك الثقافي.
- العامل السياسي والحقوقي: يتمثّل في أنماط التمكين والمشاركة والحريات العامة، وموضع المرأة في المجتمع، ومستوى التوقعات السياسية، والبيئة التشريعية والتنظيمية الموجهة إلى الأسرة وحركتها وحركة مكوناتها.
- عامل التحضر: يشير، بحسب أحد التعريفات، إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي متمثّلة في انتقال الريفيين إلى المدن واكتسابهم تدريجيًا القيم الحضرية، وما يرتبط بها من أنماط السلوك الحضري، إلى أن تنتهي هذه العملية إلى ما يسمى التكيف الاجتماعي.
- عامل تطور وسائل الإعلام والاتصال: يتمثّل في قدرتها على إذكاء مفاهيم جديدة أو تحقيق صيغ جديدة للتواصل الأسري والتواصل الاجتماعي والتواصل الخارجي، وهو ما يؤدي - بطريقة أو بأخرى – إلى تلاقح المفاهيم، ومن ثمّ تغير الأنماط الثقافية.
- العامل الديموغرافي: هو العامل الذي نتحدث عنه في مجمل ما سبق، ونلفت الانتباه إلى أنه لا يمكن أن يكون مؤثرًا بطريقة مباشرة من دون اتصاله ببقية مكونات شبكة العوامل المسرودة آنفًا[45]. وبناءً عليه، واتساقًا مع طبيعة المجتمع وعموم عملية بطء التحول الديموغرافي، وبحكم أنّ السلطنة تشهد - كغيرها من الدول العربية - تحولًا ديموغرافيًا بطيئًا عائدًا إلى انخفاض الخصوبة، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وأن توقع الحياة عند الولادة يرتفع حتى يصل إلى

44 المرجع نفسه.

45 راشدي خضرة، "الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيوديموغرافية للأسرة الجزائرية: دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر (2013).

82.2 سنة بالنسبة إلى الإناث، و77.76 سنة بالنسبة إلى الذكور، مع حلول عام 2040[46]، إضافةً إلى البطء في تراجع نسبة الوفيات، فإنّ أقرب السيناريوهات التي يمكن التسليم بها من الناحية السوسيولوجية هو السيناريو المتوسط، مع عدم ثبات معدلات نمو السكان أو استقرارها، أو الاتساق العام مع المراحل الطبيعية لعمليات التحول الديموغرافي.

الشكل (7)

شبكة العوامل المؤثرة في الأسرة والانتقال الديموغرافي

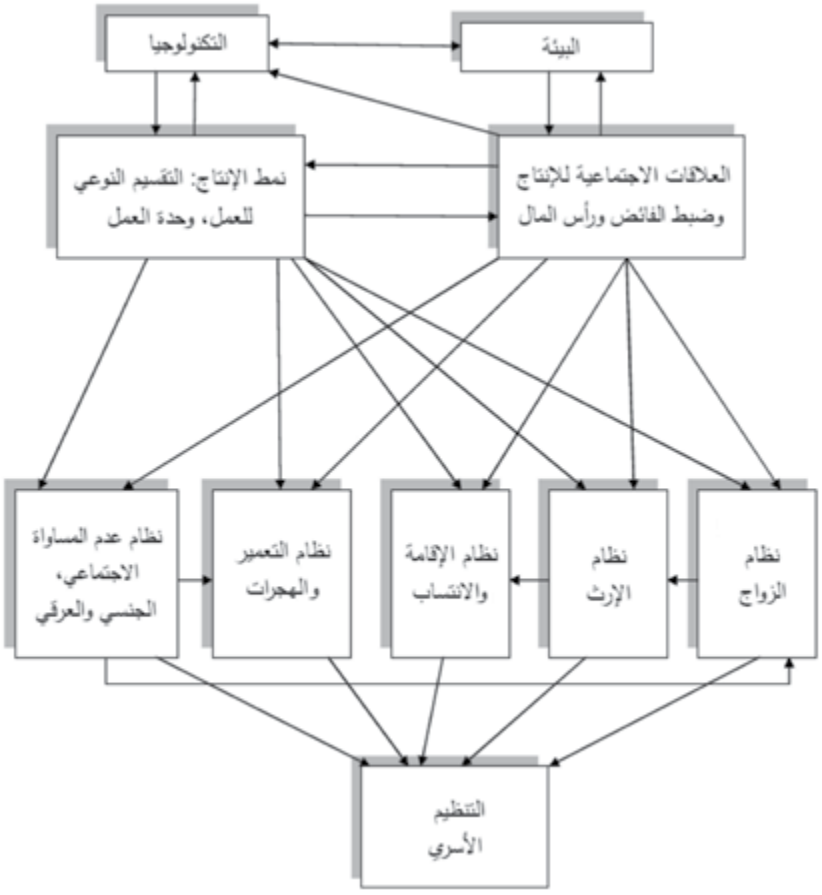

المصدر: راشدي خضرة، "الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيوديموغرافية للأسرة الجزائرية: دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر (2013).

46 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **الإسقاطات السكانية 2020-2040**.

ثامنًا: في فاعلية السياسات الاجتماعية في استيعاب التحولات الديموغرافية في المجتمع العُماني

بحلول عام 2020 تنتهي مسارات "رؤية عُمان 2020"، وهي رؤية اقتصادية تنموية استشرافية استهدفت التنويع الاقتصادي والنهوض بالجوانب التنموية. وعلى الرغم من الإنجازات المحققة على مختلف الصُعد، بما فيها تضاعف الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 6 مرات، وارتفاع نصيب الفرد منه من 2491 ريالًا عمانيًا (حوالى 6400 دولار أميركي) عام 1995، إلى 7876 ريالًا عمانيًا (حوالى 20400 دولار أميركي) في نهاية عام 2014، فإنّ ثمة جوانب قصور لم تُوفّق فيها الرؤية، منها أنّ النمو في الإنفاق الحكومي عند المستويات الحالية غير قابل للاستمرار، كما أنّ الدور الرئيس في مجال الإنتاج لا يزال تقوم به الحكومة. وقد أدى عدم وجود قطاع خاص ديناميكي إلى الحد من توفير فرص العمل، ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكان للضعف في تنمية القطاع الخاص تداعيات سلبية على اتجاهات العمالة؛ فالعمالة الوطنية تفضل المناصب الحكومية التي تقدم امتيازات أكبر، ولم تنجح السياسات حتى الآن في جعْل وظائف القطاع الخاص أكثر جاذبية. وتتفاقم صعوبة توظيف المواطنين في القطاع الخاص من خلال فجوة المهارات بين المواطنين الباحثين عن عمل ومتطلبات سوق العمل[47].

تؤسس "رؤية عُمان 2040"، التي ستترجم عبر مجموعة من الخطط الخمسية التنموية التنفيذية، لسياق جديد في مراحل التنمية في عُمان؛ إذ تَعدُّ الرؤية ضمن محاورها، في ما يتصل بالسياسات الاجتماعية، محور "الإنسان والمجتمع" أولوية "الرفاه والحماية الاجتماعية" التي تتضمن مجموعة من الأهداف ذات العلاقة، ومنها الوصول إلى "مجتمع مغطى تأمينيًا من خلال شبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة"، مستهدفةً الوصول إلى "مجتمع واعٍ متماسك ممكّن اجتماعيًّا واقتصاديًّا، خاصة المرأة والطفل والشباب وذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا، مصحوبة بتوفير خدمات وبرامج اجتماعية متطورة ملبية لاحتياجات المجتمع"، إضافةً إلى تأطير نظام وطني للحماية الاجتماعية يستهدف الوصول إلى "حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجًا؛ لتمكينها من الاعتماد على الذات، والمساهمة في الاقتصاد الوطني"[48].

في أثناء ذلك، تواجه سلطنة عُمان مأزق التحول من نموذج الدولة التي يحددها جياكومو لوشياني بأنها الدولة التي يشكل الدخل الريعي ما لا يقل عن 40 في المئة من دخلها، والتي يشكل إنفاق الدولة جزءًا مهمًا من ناتجها المحلي الإجمالي[49].

---

47 يوسف بن حمد البلوشي، "تحديات الرؤية المستقبلية 'عمان 2020' وآفاقها: قراءة تحليلية"، في: **استشراف للدراسات المستقبلية**، العدد 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

48 يُنظر: "رؤية عُمان 2040"، شوهد في 2020/12/3، في: https://bit.ly/39GodXM

49 Giacomo Luciani (ed.), *The Arab State* (London: Routledge, 2015).

وهي كذلك حالة الدولة التي يمنح تدفق الريع الخارجي استقلالًا ماديًا معتبرًا لها، ويعفيها من الحاجة إلى اكتساب شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع. وفي إطار ذلك، تسعى الدولة إلى فرض شرعيتها من خلال الإنفاق المباشر على الأفراد والمشاريع والخدمات العامة[50]، وليس من خلال أدائها.

وفي الحالة العُمانية، تشكل مسألة تنويع مصادر الدخل والاتجاه نحو سياسات السوق المحكَّ الفعلي للاقتصاد ومنظومة الخدمات الراهنة. وحيث إنّ جهود التنويع الاقتصادي لا تزال تسير ببطء ولم تحقق رؤية عُمان 2020 المستهدفات الفعلية في سبيل ذلك، ومع عوارض المشكلات الاقتصادية والمالية المرتبطة بتدهور أسعار النفط، وسياقات الصراع الإقليمي والدولي، ومع تزايد الضغط على الخدمات العامة، بما فيها الخدمات الاجتماعية بتزايد أعداد السكان وعدم قدرة الاقتصاد على الاستيعاب الكلّي لحاجات المجتمع، تجد دولة عُمان نفسها مضطرةً إلى التوجه نحو سياسات السوق؛ الأمر الذي يفتح بدوره كثيرًا من الإضاءات على الاعتبارات اللازمة تحققها في هذا التحول، على نحو لا يؤثر مباشرةً في مسارات التنمية الاجتماعية، أو يخلّ بمسار التوازن الاجتماعي والتماسك المجتمعي.

الجدول (5)

تصورات رؤية عمان 2020 وواقع مساهمتها

القطاع	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (1995) (النسبة المئوية)	واقع المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (2014) (النسبة المئوية)	تصورات الرؤية المستقبلية (2020) (النسبة المئوية)
قطاع النفط والغاز	35	47.5	19
القطاعات غير النفطية	65	59.9	81
القطاع الصناعي	10.9	17.5	29
الزراعة والثروة السمكية	4.1	1.3	5.1
الخدمات	50	41.1	46.9

المصدر: يوسف بن حمد البلوشي، "تحديات الرؤية المستقبلية 'عمان 2020' وآفاقها: قراءة تحليلية"، في: **استشراف للدراسات المستقبلية**، العدد 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 99.

على الدولة المنتجة أن تسعى حثيثًا لنمو الاقتصاد المحلي، ويتأتى هذا الأمر بانخراط المجتمع كله في عملية الإنتاج التي تدرّ بدورها دخلًا محليًا يُمكّن الدولة من فرض الضريبة وإنفاق عوائدها على مؤسسات إدارة الدولة والدفاع والخدمات العامة وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد[51]. وهذه المقاربة هي المقاربة التي ينبغي لدولة عُمان - في تقديرنا - انتهاجها؛ لتجاوز مأزق الدولة الريعية، والأهم هو تعديل الاتجاهات الناشئة من خلال فِكْر الدولة الريعية الذي نُمِّط عليه المجتمع وتأسست عليه قيمه ومفاهيمه، بما في ذلك قيم ومفاهيم الإنتاج التي لم تكن قائمة في أساسها على الجهد أو العمل أو الابتكار بقدر ما كانت قائمة، في جزء كبير منها، على التعاقد والمكافأة والتوزيع الصوري للثروة وتنمية العلاقة الزبائنية مع الدولة للحصول على أكبر قدر من الريع.

50 إبراهيم علي.

51 المرجع نفسه.

ومع ما يفرضه التحول في شكل الهرم السكاني على مدى العقدين القادمين، بما في ذلك تزايد نسبة السكان في سن العمل لتصل إلى مستوى ثلثَي المجتمع العُماني، تبرز قضية استيعاب السياسات الاجتماعية لهذه التحولات، بما في ذلك قضية تنظيم أسواق الشغل، وأرضية الحماية الاجتماعية، والسياسات الموجهة إلى الفئات الأكثر احتياجًا. وترنو الدراسة في بعدها التطبيقي إلى التركيز على قضيتين مستقبليتين ستنجمان عن التحول الديموغرافي من واقع وثائق الإسقاطات السكانية؛ هما قضيتَا توسّع شريحة السكان في سن العمل (15-64 سنة) وتداعياتها المتوقعة، وتوسّع شريحة كبار السن ونموها والحاجات التي تستدعي التدخل السياساتي والتشريعي.

وتتخذ الدراسة هاتين القضيتين أنموذجًا لقضايا السياسات الاجتماعية ومدى كفاءتها في إدارة التحول الديموغرافي، وتحقيق الاستثمار الأمثل للعائد الديموغرافي. وفي ضوء ذلك، طبقت الدراسة أداة المجموعة البؤرية (Focus group) على عينة من خبراء السياسة الاجتماعية، وذلك بغرض تطوير تشخيص تحليلي (Analytical diagnosis) للقضيتين المذكورتَين في ضوء الأدبيات السابقة التي تم تناولها.

وهكذا جرى تنفيذ المقابلات الجماعية مع خبراء السياسة الاجتماعية بحسب مجموعتين، في أربعة اجتماعات. فضمن المجموعة الأولى، تناول 5 أشخاص تطوير التشخيص التحليلي للقضية الأولى، في حين ضمت المجموعة الثانية 5 أشخاص تناولوا تطوير التشخيص التحليلي للقضية الثانية. وفي الاجتماع الثالث، راجعت المجموعة الأولى مخرج العمل للمجموعة الثانية. أمّا في الاجتماع الرابع، فقد راجعت المجموعة الثانية مخرج العمل في المجموعة الأولى؛ من أجل الوصول إلى تطوير استمارة التشخيص التي تشكل مسار السياسات المقترحة.

طبقت الدراسة منهجية "المختبر الاجتماعي" (Social labs) لتطوير الخلاصات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية، وكانت الاجتماعات تعتمد على طرح أسئلة تصويت وتقييم "كمية"، إضافة إلى مساحات النقاش المحددة بالإطار المرجعي للمجموعة البؤرية (الاستمارة) المطورة للوصول إلى مستهدفاتها.

الجدول (6)

توصيف عينة المجموعة البؤرية

العدد	الصفة
2	أكاديمي في حقل العلوم الاجتماعية
1	مشتغل في حقل السياسات الاجتماعية
4	باحث اجتماعي
3	مشتغل في المؤسسات الاجتماعية

المصدر: من إعداد الباحث.

جرى، بدايةً، عرض المؤشرات والسياق العام المرتبط بالقضية، ومن ثمّ تحديد أهمية القضايا الناشئة في صلب السياسات الاجتماعية حول مساق القضية، وتشخيص أهم التدخلات السياساتية المتطلبة، مع

رسم سيناريوهات "في حالة بقاء وضع السياسات الاجتماعية الراهن"، و"في حالة تحقيق الاستجابات السياسية اللازمة لإدارة العائد الديموغرافي".

الجدول (7)

استجابات المجموعة البؤرية لمحاور تشخيص قضية توسع شريحة السكان في سن العمل

توسع شريحة السكان في سن العمل (15-64 سنة) وتداعياتها المتوقعة		
السياق العام للقضية ومؤشراتها الراهنة		• تناقص نسبة السكان العُمانيين (أقل من 15 سنة) من 35 في المئة (عام 2010) إلى 27.4 في المئة (عام 2040). • تزايد نسبة السكان في سن العمل لتمثل ثلثَي المجتمع العُماني بحلول عام 2040 (وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي 2016-2025، 2016). • 80 في المئة من القوى العاملة في عُمان من غير العُمانيين. • يشكل الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) ما نسبته 76 في المئة من الباحثين عن عمل.
المكونات الفرعية للقضية في السياسات الاجتماعية الراهنة	القضية (1)	مستويات بطالة مرتفعة، وأعداد متزايدة من الداخلين إلى سوق العمل، مع تباطؤ في الاستثمار في رأس المال البشري وانخفاض في الإنتاجية للمشتغلين الحاليين.
	القضية (2)	وجود فرص عمل في القطاع الخاص، إلا أن تفضيل نسب كبيرة للعمل في القطاع العام بين الشباب نظير الامتيازات والأمان الوظيفي.
	القضية (3)	أنظمة تأمينات اجتماعية بمزايا محدودة، ومهددة بعدم الاستدامة.
	القضية (4)	غياب نظام واضح ومؤسس لإعانات البطالة.
	القضية (5)	ارتفاع في مستوى الطموح الاجتماعي والسياسي للشباب وخصوصًا مع ارتفاع مستوى المعرفة.
	القضية (6)	مؤسسات سياسية ومدنية غير جاذبة، وبنية تحتية متواضعة لخدمة الشباب.
	القضية (7)	أعداد وافدين متزايدة في الضغط على الوظائف العامة، والضغط على الخدمات العامة.
	القضية (8)	ثقافة غير متأسسة كليًا في التوجه نحو تأسيس المشروعات الذاتية.

أهم 5 تدخلات من التدخلات السياساتية المطلوبة لإدارة العائد الديموغرافي	• وضع مستهدف وطني للوصول بنسبة العمال العُمانيين ضمن سوق العمل إلى 50 في المئة مع نهاية عام 2040 على أن تحدد القطاعات ذات الاستيعاب، وتسقط النسبة بالتوازي في تدرج الخطط الخمسية حتى عام 2040. • وضع نظام واضح للمهارات الوطنية، وتحديد إطار استراتيجي لوظائف/ مهارات المستقبل، بحيث يسترشد به في مختلف مراحل التعليم، لتقليص المفقود من المهارات في مرحلة الانتقال من التعليم إلى أسواق التشغيل. • مراجعة كلية لمنظومة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربط تمويلها بصناديق المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحيث لا تكون عبئًا على مصاريف الإنفاق الحكومي، مع أهمية تحديد منصة لأولويات هذه المشروعات، وقدراتها التنافسية والتشغيلية في استيعاب الباحثين عن عمل. • توحيد المظلة التأمينية والتقاعدية، مع توحيد مزاياها وفقًا لقانون واحد، بحيث تتقلص الفوارق التفضيلية نسبيًا بين القطاعين العام والخاص والعسكري، وتصبح بذات المستوى من الجاذبية والمزايا، مما يتيح للشباب التوجه نحو القطاع الخاص. • تأطير برنامج وطني للتدريب المقترن مباشرة بالتشغيل، بحيث يستوعب البرنامج نسبة 10 في المئة من الباحثين عن عمل سنويًا، ويحدد إطار التدريب بين القطاعات المختلفة بحيث لا يتجاوز سنة كاملة، يلتحق بعدها المتدرب في حالة استيفاء شروط الجدارة والكفاءة بالوظيفة مباشرة.
سيناريو بقاء الوضع الراهن (عدم وجود تدخلات في بنية السياسات الاجتماعية)	تزايد موجات تسريح العمالة، وفقدان التعليم لقيمته الاجتماعية سواء الرمزية أو محوريته في بناء رأس المال الاجتماعي، مع تزايد الاتجاهات السالبة من الشباب تجاه الدولة نتيجة عدم الوفاء بمسألة علاج مشكلة البطالة، وتزايد معدلات هجرة الشباب الخارجية، وافتقار أسواق العمل والتشغيل المختلفة لمقومات الإنتاجية
سيناريو إحداث أدنى مستويات التدخل السياساتي المقترح في بنية السياسات الاجتماعية	سوق عمل أكثر كفاءة قائم على معيار الإنتاجية وجودة المهارات، مجالات عمل تعتمد بالدرجة الأساسية على مهارات الثورات الصناعية المتلاحقة، وتحول إلى أنماط العمل الحر والعمل المرن، مع بروز مشاريع ريادية بالمعنى الريادي للشباب، وخفض الضغوط على مؤسسات القطاع العام في مسائل التشغيل وحلحلة قضايا التوظيف

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **الإسقاطات السكانية 2020-2040** (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2017)؛ البنك الدولي، "تطور مؤشرات البطالة في عُمان منذ عام 1991"، شوهد في 2020/4/15، في: https://bit.ly/3eD6KzH؛ البنك الدولي، "تطور مؤشرات العاملين بأجر ورواتب في عُمان منذ عام 1991"، شوهد في 2020/4/15، في: https://bit.ly/3eD6KzH؛ البنك الدولي، "تطور مؤشرات العاملين لحسابهم الخاص في عُمان منذ عام 1991"، شوهد في 2020/4/15، في: https://bit.ly/3eD6KzH

الجدول (8)

استجابات المجموعة البؤرية لمحاور تشخيص قضية توسع شريحة كبار السن

توسع شريحة كبار السن ونموها والحاجات التي تستدعي التدخل السياساتي والتشريعي		
السياق العام للقضية ومؤشراتها الراهنة		• كبار السن الذين تراوح أعمارهم من 60 سنة فأكثر بلغ عددهم 101145 نسمة بحسب تعداد عام 2010. يشكلون ما نسبته 5.2 في المئة من التعداد السكاني للمواطنين في السلطنة. ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى 9.8 في المئة من عدد السكان بحسب السيناريو المتوسط للإسقاطات السكانية (عام 2040). • فئة الشيخوخة أعلى الفئات التي تستفيد بشكل مباشر من دعم برنامج الضمان الاجتماعي بواقع 32013 حالة بحسب بيانات عام 2019. • اتساع الفوارق في معدلات الترمل لدى الجنسين لصالح الإناث وزيادة معدل التعمير.
المكونات الفرعية للقضية في السياسات الاجتماعية الراهنة	القضية (1)	مستويات إعالة عالية في مقابل تذبذب في الأوضاع المعيشية، وفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
	القضية (2)	الحاجة إلى مستويات إنفاق عالية واستدامة لأنظمة الحماية الاجتماعية والإعانات الحكومية المقدمة لكبار السن.
	القضية (3)	ظهور بعض الأنماط الاجتماعية الطارئة على المجتمع نتيجة تغير المفاهيم ومنظومات القيم، والتوجه نحو العائلة النووية نتيجة تغير أنماط الزواج، واستقلال الأسر الصغيرة عن الأسر الكبيرة، وتوجه الشباب نحو السكن بعيدًا عن الأهل والهجرة إلى المدن.
	القضية (4)	الحاجة إلى أنماط مستحدثة من طب الشيخوخة.
	القضية (5)	غياب المدن الصديقة المتكاملة لكبار السن، ويتوازى ذلك مع تبدل أنماط التواصل الأسري والمجتمعي التقليدية؛ ما قد يدفع بهذه الفئة إلى العزلة والاغتراب ويؤثر في جودة حياتها وكفاءتها النفسية والاجتماعية.
	القضية (6)	الحاجة إلى التحول في أنظمة الرعاية الاجتماعية القائمة ومفاهيمها من مفهوم الرعاية بالعطاء النقدي المباشر إلى مفهوم التكييف والتمكين الاجتماعي لفئة كبار السن.
	القضية (7)	قضية الكوادر المتخصصة في خدمة كبار السن في المؤسسات الاجتماعية، ومخاطر الاعتماد على العمالة الوافدة في ذلك في ضوء التحول الثقافي للأسرة في التزاماتها الرعائية.
	القضية (8)	غياب وصلة الاستفادة من كبار السن كمعطى خبراتي وتوثيق إرث الحياة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم وتقديم المشورة في المجالات ذات الاهتمام.
أهم 5 تدخلات من التدخلات السياساتية المطلوبة لإدارة العائد الديموغرافي		• الحاجة إلى وضع نص تشريعي ضامن لحقوق كبار السن في ضوء التحولات الاجتماعية والثقافية الراهنة، وتبدل أدوار المؤسسات الاجتماعية التقليدية، بحيث ينظم النص أدوار المؤسسات والتزاماتها، ويوفر حماية تمييزية لهذه الفئة قائمة على مبدأ حقوق الإنسان والصكوك والإعلانات الدولية المؤطرة في هذا الصدد. • الدفع بالقطاع الخاص من خلال برامج مسؤوليته الاجتماعية إلى تنفيذ المدن/ البنى الصديقة لكبار السن، على أن تكون هذه المدن/ البنى متصلة على نحو مباشر بالأحياء الاجتماعية والسكنية ونشاط الحياة العامة وغير منفصلة عنها، عدا أن ميزتها توفير أجواء ملائمة وأنشطة وخدمات مستدامة ومتوائمة مع هذه الفئة. • التركيز على مسائل إشراك كبار السن في مشهد صنع السياسات العامة باعتبارهم ذوي خبرات، سواء كان ذلك مستندًا إلى مجالاتهم الوظيفية الرسمية التي كانوا ينتمون إليها، أو نشاطهم العام وخبرتهم المجتمعية التاريخية؛ بحيث تكون هذه الاستفادة مؤسسة ومبنية على أطر محددة وواضحة. • تأهيل كوادر وذوي خبرات وطنية للعناية بكبار السن، في مختلف المستويات في المؤسسات الاجتماعية، ويمكن البدء ببرنامج متكامل للتأهيل على مدار عامين للتدريب على المهارات الأساسية في ذلك؛ بحيث يستهدف تهيئة (100-200 كادر) مبدئيًا في هذا المجال، ومن ثم يمكن تحويل الخدمة إلى السوق من خلال دفع بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تقديم هذه الخدمة بدعم أولي من الدولة. • رفع قدرات المجتمع المدني وتمكينه من التعامل مع قضايا الشيخوخة، وإسناد بعض الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية إلى هذه الجمعيات ودعمها لتقديم الخدمات وتطوير القدرات العاملة في هذا المجال.

سيناريو بقاء الوضع الراهن (انعدام التدخلات في بنية السياسات الاجتماعية)	تزايد الضغوطات على مؤسسات التنمية الاجتماعية في تقديم الخدمات لفئة كبار السن، مع تزايد اغتراب هذه الفئة في محيطها الاجتماعي، والتأثير في جودة الحياة والكفاءة النفسية لديها، وفقدان مقدرتها على خدمة المجتمع من الناحية الخبراتية، والضغوط على شبكات ونظم الحماية الاجتماعية في ما يتصل بتقديم إعانات الشيخوخة، مع بروز بعض الظواهر الاجتماعية غير المألوفة إزاء هذه الفئة مثل العنف والإهمال والإساءة.
سيناريو إحداث أدنى مستويات التدخل السياساتي المقترح في بنية السياسات الاجتماعية	تحسين جودة الحياة الراهنة لهذه الفئة، مع تخفيف الضغوط على شبكات الأمان والرعاية الاجتماعية الموجهة إلى خدمة هذه الفئة، ودور أكبر لكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في تخفيف العبء عن مؤسسات الدولة في تناول مسائل الشيخوخة وحمايتها، وتقليل نسب الوافدين المعنيين بخدمة هذه الفئة ورعايتها

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية: تطور نسبة السكان فوق 65 سنة من إجمالي السكان في السلطنة بالمقارنة مع الزيادة السكانية منذ عام 1990"، شوهد في 2020/4/15، في: https://bit.ly/3eD6KzH

خاتمة

حاولت الدراسة الراهنة الإشارة إلى بعض القضايا المركزية في صلب السياسة الاجتماعية، في محاولة تحقيق الاستثمار الأمثل في العائد الديموغرافي. فعلى الرغم من أنّ السلطنة لا تزال في مرحلة العائد الديموغرافي المبكر بحسب الأدبيات المشخصة للمسألة، بدأت معالم هذا العائد في الظهور والتأثير المباشر في منظومة المجتمع والسياسات الاجتماعية. من هنا تبدو قضية الوعي التنموي، وخصوصًا الوعي بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة التي أشار إليها أحمد الربعاني في دراسته بشأن مسألة استثمار العائد الديموغرافي[52]؛ كون هذه الأبعاد تتصل على نحوٍ مباشر بمسائل البعد الثقافي والاجتماعي للخصوبة، بما في ذلك قضايا تنظيم الأسرة والإنجاب والزواج، وهي عناصر حاسمة في إدارة العائد الديموغرافي، في مجتمعات تتأسس على بنى ومفاهيم تقليدية وكلاسيكية وعصية على التحول السريع مثل مجتمعات الخليج.

52 الربعاني.

ويبدو هاجس الهجرات والعمالة الوافدة الذي تناولته باستطراد دراسة نورة الكواري واضحًا بشكلٍ أساسي في شقّه الاقتصادي في الواقع الديموغرافي العُماني[53]، إلا أنّ تأثيراته الثقافية والاجتماعية لا تزال محدودة. وهو ما يمنح عُمانَ فرصةً في ظل تحولها لتبني رؤية تنموية 2040 إلى انتهاج سياسات أكثر جرأة في مسائل تعمين الوظائف وحلحلتها، وانتهاج مقاربات هيكيلية أكثر شمولية في النظر إلى قضية البطالة، أكثر من المقاربات المجزَّأة والآنية التي تم التعامل بها خلال السنوات السابقة.

في الوقت ذاته، تبدو دراستنا الراهنة متقاربة في هواجسها مع ما ذهبت إليه دراسة محمد إسلام، وقد يكون هذا التقارب عائدًا إلى تقارب الفترة الزمنية لإجراء الدراستين. وتستلهم الدراسة الراهنة من بعض الدراسات التي استعرضتها، وخصوصًا دراستَي الحايس وعبد الغني، اقتراح بعض الأجندات البحثية ذات الصلة بموضوعها، ولا سيما في ما يتعلق بضرورة البحث في مسألة التحولات الديموغرافية وتأثيرها في عدّة مستويات (جودة الحياة، وخط الكفاية أو خط الكفاف، وتحولات أوضاع الأسرة المعيشية في عُمان)، إضافة إلى أنها تطرح مسألة التحول إلى تبني نظام المحافظات اجتراح البحث في قضايا من قبيل تأثير التحولات الديموغرافية على مستويات الحرمان الاجتماعي، وتفاوت المحافظات في مستويات الحرمان الاجتماعي، والضرورات التنموية لاستيعاب التحولات الديموغرافية في إطار المكنة التنموية لكل محافظة. وأخيرًا، تؤكد الدراسة تأثير البنى الثقافية والاجتماعية والمفاهيم الدارجة في مسائل إدارة العائد الديموغرافي، وأدوار الدولة في سياق تعديل الاتجاهات الديموغرافية لدى الأفراد.

53 الكواري.

المراجع

العربية

- الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **تقرير السكان والتنمية: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية**. العدد 2 (نيويورك: 2005).
- _____. **نشرة التنمية الاجتماعية: الاستفادة من العائد الديمغرافي**. مج 6، العدد 2 (2017).
- _____. **تقرير السكان والتنمية: آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية**. العدد 6 (نيويورك: 2013).
- **بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- **استشراف للدراسات المستقبلية**. العدد 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- بلوم، ديفيد. "طفرة ديمغرافية". **مجلة التمويل والتنمية** (آذار/ مارس 2016).
- الحايس، عبد الوهاب. "نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية في سلطنة عمان: مدخل لتفعيل المواطنة النشطة". **مجلة العلوم الاجتماعية**. جامعة الكويت. العدد 1 (2016).
- حسين أحمد سعد الشديدي. "التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)". **مجلة المخطط والتنمية**. العدد 30 (2014).
- راشدي خضرة. "الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيوديموغرافية للأسرة الجزائرية: دراسة تحليلية". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة وهران، الجزائر (2013).
- الربعاني، أحمد. "درجة معرفة طلبة التعليم ما بعد الأساسي بمؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة". **مجلة اتحاد الجامعات العربية وعلم النفس**. العدد 2 (2019).
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). قسم البيانات والأبحاث والسياسات. **جيل 2030، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لتأمين منطقة مزدهرة في المستقبل** (نيسان/ أبريل 2019). في: https://uni.cf/2JyFmaW
- عبد الغني، منتصر وطلال العوضي. "التباين المكاني لمستويات الحرمان في سلطنة عمان". **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**. جامعة السلطان قابوس. العدد 1 (2016).
- كرداشة، منير. "معدلات تعمير الإناث والعوامل المؤثرة فيها: دراسة كمية تحليلية". **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**. جامعة السلطان قابوس. العدد 2 (2017).

- كرداشة، منير [وآخرون]. "سيناريوهات الإسقاطات السكانية للمجتمع العماني من واقع بيانات التعدادات السكانية في السلطنة". **مجلة العلوم الاجتماعية**. جامعة الكويت. العدد 3 (2017).
- كريم، شكرية. "التركيب النوعي والعمري لسكان سلطنة عمان حسب تعداد 2010". **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**. العدد 4 (2017).
- الكواري، نورة. "الهجرة الدولية وآثارها الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة جغرافية تحليلية". **مجلة كلية الآداب**. جامعة طنطا. العدد 29 (2016).
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. **سيناريوهات النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة حتى عام 2040**. مسقط: 2016.
- _____. **الإسقاطات السكانية 2020-2040**. مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2017.
- _____. **إحصاءات السكان**. مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2019.
- _____. **التقرير النهائي لنتائج المسح الأسري 2015-2016**. مسقط: 2019.
- مصطفى، دعاء. "الخصائص الديموغرافية لسكان دول مجلس التعاون: دراسة جغرافيا السكان". **مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون**، مج 1 (2016).
- المقداد، محمد. "النمو الديموغرافي وأثره في السكان في سلطنة عمان ما بين عامي 1993 و2003". **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**. العدد 2 (2007).
- مكتب العمل الدولي. **تقرير العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد**. التقرير 4. تقرير مقدم في مؤتمر العمل الدولي. الدورة 102 (جنيف: 2013).
- **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- وزارة التنمية الاجتماعية. **وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي 2016-2025**. مسقط: وزارة التنمية الاجتماعية، 2016.

الأجنبية

- Islam, M. Mazharul. "Demographic Transition in Sultanate of Oman: Emerging Demographic Dividend and Challenges." *Middle East Fertility Society Journal*. no. 25 (2020).
- Jones, Gavin W. et al. (eds.). *The Continuing Demographic Transition*. New York: Oxford University Press, 1997.

- Kabir, M. & M.S. Rahman. "Population Projection of Oman: Implications for Future Development." *Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues*. vol. 5, no. 3 (2012).
- Luciani, Giacomo (ed.). *The Arab State*. London: Routledge, 2015.
- Malmberg, Bo & Lena Sommestad. "Four Phases in the Demographic Transition: Implications for Economic and Social Development in Sweden 1820-2000." paper presented at the SSHA meeting. Pittsburgh (October 2000).
- "Oman population 1800 to 2100." Our World in Data. at: https://bit.ly/3eEDoB8